م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 377 التخصصي/ 2022

ضمن عالم متخيَّل شبيهٌ بمفهوم الجنّة أو النعيم

هل نحتاج فعلاً للاقتصاد؟

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K -Weekly Economic Report No. 377

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي 377

الأحد 27 آذار، 2022

لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. وصحيفة رصيف 22، أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

MEAK Weekly Economic Report No. 377

Sunday 27 March 2022

full report, click on the link:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. and berth 22 newspaper, I put it at the disposal of academics, economists, decision-makers and followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible.

Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 377 التخصصي/ 2022

ضمن عالم متخيَّل شبيهٌ بمفهوم الجنّة أو النعيم

هل نحتاج فعلاً للاقتصاد؟

الأحد 27 آذار، 27 March 2022

Contents

1 – هل فعلاً نحتاج إلى الاقتصاد؟.....3
2 – ماذا يعني احتكار الحكومات لإصدار المال وطباعته؟ 7
3 – حريتي الاقتصادية بوصلة أخلاقية.....12
4 – وصلت إيراداته إلى 12 مليار دولار سنوياً... اقتصاد الحج والخسائر المحتملة لإلغاء الموسم.....17
5 – اقتصاديات الحلال في فرنسا... كيف يتشابك الدين بالسوق؟..27
6 – "كابوس بايدن القادم"... العراق يواجه انهياراً اقتصادياً وشيكاً فما هي العواقب؟.....35
7 – أزمة التهريب والتجارة الموازية في تونس.....42
8 – البيروقراطية المغربية تحاصر فرص الاستثمار الواعدة.....48
9 – خارطة البيروقراطية تفرضها الدول العربية على قطاع الأعمال 52
10 – ما هي أفضل الدول العربية لممارسة الأعمال؟.....56
11 – العراقيون يفضّلون المستثمرين العرب 60

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 377 التخصصي/ 2022

ضمن عالم متخيَّل شبيهٌ بمفهوم الجنّة أو النعيم

هل نحتاج فعلاً للاقتصاد؟

الأحد 27 آذار، 27 March 2022

1 – هل فعلاً نحتاج إلى الاقتصاد؟

أمجد عون الأحد 24 أكتوبر 2021

لنفترض أننا نعيش ضمن عالم متخيَّل شبيهٌ بمفهوم الجنّة أو النعيم في بعض الديانات والمعتقدات. في هذا العالم، يجلس شخصٌ ما في مكانٍ ما لا قيمة للزمن فيه، فالكلّ في عمر الشباب ويخلون من الأمراض ولا يشعرون بالتعب أبداً. مَن يشعر بالجوع يكفي أن يتخيّل دجاجة مشوية، أو طبقَ غواكامولي شهي مع شرائحِ خبزٍ ما زالت تحتفظ بطراوتها ودفئها إذا كان نباتياً، ليظهر الطبق دون تأخّرٍ من العدم جاهزاً للأكل.

الأجمل من ذلك أنّه بعد الانتهاء من الأكل تختفي الفضلات في العدم مرةً أخرى ولا حاجة لغسل اليدين إذ تصبحان نظيفتين تلقائياً.

يمتلك الجميع كلّ المعلومات عن نشأة الكون ويعرفون ما نعرف أننا في عالمنا الحالي لا نعرفه كما يعلمون ما لا نعلم أننا لا نعلمه. الأنهار أبديّة لا تحتاج إلى أمطار ولا تنقص ولا تنضب، والطقس أداة في يدنا فيكفي تخيل حالة الطقس ليتحقق ما نريد.

في مثل هذا العالم الافتراضي لا معنى للاقتصاد. لا نحتاجه ولا يوجد أيّ داعٍ لوجوده من الأساس، فالاقتصاد يستند على حقيقة أساسية غير قابلة للطعن أو التشكيك في عالمنا وهي "مبدأ الندرة". كلّ ما نمتلكه له كميةً محددة

تنقص مع الزمن وتُستهلك وسرعة تجددها بطيئة، ولذلك نحتاج إلى تدابير اقتصادية تنظّم الاستهلاك.

في عالمنا الحالي، ما يزال الهواء منتَجاً لا ينضب، فيمكنكم أن تتنفسوا من الهواء أيّ كمية تريدون دون الحاجة إلى دفع أي فاتورة أو التفكير بأي عواقب. قد تكون المعلومات أيضاً منتجات لا تنضب، فمهما بحثنا عن معلومات سنجد دائماً ما هو جديد ولا ينتهي، ولكنّ الاختلاف الجوهري بين المعلومات والهواء كمنتجات هو أنّ الهواء منتجٌ متجانس أما المعلومات فليست متجانسة، فإنْ أخبركم أحدهم أنّ السموم قابلة للأكل فتلك حقيقة معلومة تقوم بوظيفة الإعلام بشيء ما، ولكنها خاطئة، وعلى ذلك فالمعلومات تختلف فيما بينها بشكل كبير كما تمتلك قيماً مختلفة.

بعض المعلومات ستساعد الأفراد على إنجاز اختراعات أو أبحاثٍ مهمة ومفيدة أو تقدّم لهم سبلاً لتوفير الوقت أو تحسين ظروف حياتهم، وبعضها ستدفع أصحابها لزيارة الساحر الدجال عوضاً عن الأطباء عند المرض.

بسبب عدم تجانس المعلومات فهي أيضاً كمنتج تحتاج للخضوع إلى تدابير اقتصادية تنظمها.

ما الخدمة الموضوعية التي تقدّمها سيارة فيراري وتختلف عن سيارة بعُشرِ ثمنها طالما أن الاثنتين ستوصلاني إلى هدفي؟

يحاول البشر خلال حياتهم أن يستهلكوا منتجاتٍ مختلفة وللتوضيح كلمة منتجات لا تعني حصراً الحواسيب أو أجهزة الهاتف المحمولة أو السيارات، بل تشمل كلّ ما يتم استهلاكه كالطريق الذي تسير عليه وسائل النقل أو الطاولة التي يتم الجلوس عليها لأسباب مختلفة أو حتى تلك الأغنية المميزة التي علقت في أذهاننا لوهلة من الزمن فسمعناها مراراً وتكراراً حتى الملل.

أُحبّ مثال الأغنية لأنه يوضح مفهوماً اقتصادياً مهماً يدعى المنفعة أو الخدمة Utility.

يمكن القول إنّ هذا المفهوم يمثّل كمية الرضى أو الإشباع للرغبة بالنسبة إلى الفرد. فعند سماع أغنية جديدة تجذبنا موسيقاها وإيقاعها بشدّة، سنسعى إلى معرفة اسمها لسماعها مرة ثانية وثالثة ورابعة وربما خمسين مرة، ولكن مهما ازداد عدد مرات سماعها سنصل إلى تلك المرحلة حين سنشعر بالاكتفاء، بشكلٍ مشابهٍ لشعور التخمة أثناء الأكل، وعند تلك المرحلة ستصبح الأغنية نفسها التي جلبت لنا السعادة لمراتٍ عديدة مصدر إزعاجٍ أو ملل.

المنفعة أو إشباع رغباتنا نحصل علها من الاستهلاك والحياة المرفهة في معناها الأكثر انتشاراً، والمرتبط بالغنى، وهي حياة يمكن للأفراد فيها استهلاك ما يرغبون من كميات كبيرة من الموارد.

"إنْ كان أحدهم يكره كلمة 'اقتصاد' ويرى فيها شؤماً أو يعتقد بإمكانية تحقيق النعيم الخيالي في واقعنا، فسأقول له: هذا رائع، باشر في بحثك العلمي وجهز نظريتك مع الإثباتات التجريبية بالأرقام ومباركة لكَ جائزة نوبل في الاقتصاد"

في الواقع، لا يمكن للجميع العيش في رفاهٍ مشابهٍ لرفاهية بيل غيتس أو إيلون ماسك، فالموارد لا تكفي لتحقيق هذا الرفاه للجميع، ولكن يتوجب عادةً أن يحقّ للجميع محاولة البحث عن السعادة وإنْ كانت تكمن في ذلك الرفاه المبهر حيث يمكن للفرد أن يستهلك أكثر.

لتحقيق ذلك، نحتاج إلى سياق ثقافي–مجتمعي، وهو اتفاق بين الأفراد قائمٌ على رفض العنف وتعزيز التبادل التجاري الطوعي دون إكراه. في مثل

هذا الاتفاق لا أحد غنيٌّ من الله ولا أحد فقيرٌ من الله بل الجميع يمتلكون الفرصة لتحسين أحوالهم بشرط أن يقدّموا النفع لغيرهم.

النفع هنا ليس موضوعياً، بل ذاتي. يكفي أن أقدم خدمة أو منتجاً يحبّه الآخرون ويتهافتون على شرائه منّي لآخذ في المقابل أموالاً، فامتلك القدرة على الاستهلاك بشكلٍ أكبر وعيش حياةٍ أكثر رفاهية. قد أصنع تماثيل لحيواني المفضّل البطريق ولسببٍ نجهله في سلوك البشر المتغير باستمرار سيُعجبون بتماثيل البطاريق خاصتي ويتهافتون على شرائها، لا بل قد تُقام المزادات وتُباع بطاريقي الخشبية بأسعارٍ خيالية وأصبح مليونيراً أو ملياردياً.

هل البطاريق الخشبية حقاً قدّمت خدماتٍ عظيمة؟ في الحقيقة، السؤال الأفضل يكون ما الخدمة الموضوعية التي تقدّمها سيارة فيراري وتختلف عن سيارة بعُشرِ ثمنها؟ الاثنتان ستوصلاني إلى هدفي، ولكن رغبتي الشخصية وتفضيلاتي الذاتية تجعلني أفضّل الفيراري أكثر، ومن ذلك نستنبط مفهوماً مهماً أيضاً يُدعى Value Judgement أو تحديد قيمة شيء ما.

لا يمكن لأي اقتصادي أو عالم اجتماعي أن يقول لنا ما الذي يمتلك قيمةً أعلى من غيره. القيم ما هي إلا تفضيلات بشرية شخصية قد تتقارب من بعضها في بعض المطارح وتتباعد في مطارح أخرى، ولكنها حتماً لا يمكن أن تتجانس بشكل كامل أو تثبت إلى الأبد. فهاتفك الذي اشتريته قبل سنة أو سنتين لم يعد في نظرك يمتلك نفس القيمة السابقة ولا يعطيك أحاسيس الرضى كما في السابق وإنما استمرارك في البحث عن الرضى سيبقيك راغبةً بالتجديد. وبكلماتٍ أبسط، سيحافظ على رغبتك باستهلاك المزيد والمزيد.

إنْ كان أحدهم يكره كلمة "اقتصاد" ويرى فيها شؤماً أو يعتقد بإمكانية تحقيق النعيم الخيالي في واقعنا، فسأقول له: هذا رائع، باشر في بحثك العلمي

وجهز نظريتك مع الإثباتات التجريبية بالأرقام ومباركة لكَ جائزة نوبل في الاقتصاد فقد حققت ما عجز عنه كلّ علماء الاجتماع وستحظى بالتقدير وربما التقديس مني أولاً ومن مئات الملايين ثانياً. * يعبّر المقال عن وجهة نظر الكاتب/ة وليس بالضرورة عن رأي رصيف22

https://raseef22.net/article/1084918-%D9%87%D9%84-%D9%81%D8%B9%D9%84%D8%A7-%D9%86%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

2 – ماذا يعني احتكار الحكومات لإصدار المال وطباعته؟

أمجد عون السبت 20 فبراير 2021

تصارَع الاقتصاديون عبر التاريخ لإيجاد تعريفٍ واضح وثابت للمال، ولكن حتى يومنا هذا ما زال الأمر قضية معقدة ومعلّقة.

ولكن كثيراً ما استوقفني رأي الفيلسوفة آين راند Ayn Rand وجذبني. تتحدث في روايتها "عندما هز أطلس كتفيه" When Atlas shrugged عن المال وتقول:

"هل المال حقاً أساس الشرور؟ هل تعتقدون ذلك حقاً؟ هل سألتم أنفسكم ما هو مصدر المال؟

المال هو أداةٌ للمقايضة، لا يُمكن أن يُخلَق إلا من خلال العمل والإنتاج وذلك يتطلب وجود البشر المنتجين. المال تعبيرٌ مادي عن ذلك المبدأ القائل بأنّ البشر لا يمكن أن ينسجموا مع بعضهم إلّا من خلال تقديم خدمات مقابل خدمات أخرى، وذلك يتطلب الصدق والشفافية في مقايضاتهم

الطفيليون هم الذين يعتقدون أنهم قادرون على الحصول على دخلٍ دون عمل وهم يتثاءبون، واللصوص يحصلون على ما يريدون بالعنف دون الحاجة للمال.

التعامل المالي لا يمكن أن يحصل إلا بين البشر المنتجين. هل في ذلك شرور؟

ليس أولئك الطفيليون أو السارقون مَن يعطي للمال قيمته، إذ لا يمكن لمحيط من دموع المضطهدين ولا لكل أسلحة العالم أن تحوّل تلك الورقة المالية في المحفظة إلى رغيف خبز، فتلك الورقة المالية ليست سوى ورقة لا قيمة ذاتية فيها إلا أنها تُمثّل ميثاق شرف بين شخصٍ وآخر، يعطيه إيّاها مقابل خدمة تلقاها، تحفظ له قيمة جهده فيستخدمها في الحصول على خدمات أو سلع.

تقولون إن الأقوياء يغتنون على حساب الضعفاء؟ ولكن بالتأكيد لا تقصدون قوة العضلات أو السلاح فالثروة تُنتج من قدرة البشر على التفكير وبالتأكيد لا تقصدون أن مخترع المحرك اغتنى على حساب أولئك الذين لم يخترعونه. وكأنكم تدّعون أن الأذكياء يغتنون على حساب الأغبياء والمتميزون على حساب غير المتميزين أو الطموحون على حساب المتراخين.

قبل كل شيء، على المال أن يُقتنى من خلال العمل الصريح وبعدها يمكن للصوص سرقته. كم يمتلك أحدهم من المال ما هو إلا انعكاس لقيمة ما يقدّمه من منتجات أو خدمات. الصادقون لا يتوقعون أن يمتلكوا الحق باستهلاك أكثر مما ينتجون.

المال هو مقياس القيمة عند كل المسالمين الصادقين. مَن يتخذ المال أداةً للتبادل عليه أن يؤمن بحقوق الملكية الفكرية والمادية لجميع البشر. المال لا يعطي سلطة تثمين الخدمات والسلع لأحد. فقط القبول الطوعي بالصفقة

المعروضة هو ما يقرر قيمتها. المال لا يحقق غايته إلا عند امتلاك طرفي العلاقة الحرية المطلقة في قبول الصفقة أو رفضها بشكل طوعي.

المال يحث البشر على العمل لمصلحتهم لا لأذية أنفسهم، لربحهم لا لخسارتهم، المال يحثهم على ألا يكونوا كبش فداء يحمل أعباء وتعاسة غيرهم. يحثهم على نفع بعضهم البعض لا على الإضرار ببعضهم البعض. ما يجمعنا ليس تبادل المعاناة بل تبادل النفع. المال هو معيار أخلاق المجتمعات.

عندما ترى أن التبادلات لا تتم بشكل طوعي حرّ، بل تحت القمع والإكراه وبأن المنتجين يحتاجون إلى موافقات غير المنتجين للإنتاج، وعندما يتدفق المال لأولئك المتاجرين بالمحسوبيات والفساد عوضاً عن التدفق للمنتجين، وعندما يغتني الأفراد عبر الفساد والمحسوبيات وليس عبر العمل، وعندما لا تحميك القوانين من أولئك بل تحميهم منك، وعندما يُمجَّد الفساد ويكافأ ويُعاقب الصدق، عليك أن تعلم أنّ مجتمعك يقف أمام انهياره".

هذا الجزء من رواية آين راند حفظته منذ أن قرأته. كأنها أخرجت كل أفكاري المتخبطة ونظّمتها في نصٍ جميل داخل صفحات كتابها.

الحكومة قد تسرق إنتاجنا

لنتصور معاً أنّ ما ننتجه هو قيمة متغيرة X وهذه القيمة يُعبَّر عنها بالمال. لتسهيل مثالنا هذا، سنعتبر أن X=100$. والآن، عندما نضاعف من عملنا وإنتاجيتنا عبر تعلّم مهارات جديدة أو اكتساب خبرة تزيد من سرعتنا في الإنتاج أو استخدام تكنولوجيا تزيد من إنتاجيتنا، فإن قيمة ما ننتجه ستزيد ولنفترض أنها تصبح X2 أي الضعف. وإذا أخذنا الشكل المالي لهذه القيمة فستكون 200$.

"عندما ترى أن التبادلات لا تتم بشكل طوعي حرّ، بل تحت القمع والإكراه وبأن المنتجين يحتاجون إلى موافقات غير المنتجين للإنتاج، عندما يتدفق المال لأولئك المتاجرين بالمحسوبيات والفساد عوضاً عن التدفق للمنتجين... عليك أن تعلم أنّ مجتمعك يقف أمام انهياره"

وعلى الشكل المالي لقيمة إنتاجنا أن يُقدّم لنا قدرة شرائية مكافئة لما أنتجناه. والآن ماذا سيحدث إذا قامت الحكومات بمضاعفة كمية الأموال المطبوعة وضخها في الأسواق بدون رصيد؟ ما سيحصل أنّ إنتاجنا X2 سيعود مكافئاً لمبلغ 100$ أي أنّ نصف إنتاجنا سُرقت قيمته دون سابق إنذار!

من أجل حماية قيمة عملنا وإنتاجيتنا، يجب الحفاظ على استقرار القوة الشرائية للمال، وإلا ستضيع قيمة العمل الذي تعبنا فيه. كما نخزّن الطاقة الكهربائية في بطاريات، فإننا نخزّن قيمة إنتاجيتنا إما في المال أو في العقارات أو المقتنيات أو بأشكال أخرى. ويمكننا بالتأكيد أيضاً أن نستخدم قيمة إنتاجنا للاستهلاك كأن نشتري طعاماً أو ملابس أو بأي شكل آخر من أشكال الاستهلاك.

المال والحكومات

ماذا يعني احتكار الحكومات لإصدار المال وطباعته؟ يعني ذلك أننا محكومون بسياساتها أو آراء الأفراد الذين يتربّعون على عرش السلطة.

تخيّلوا أنكم تمتلكون قطعة من الذهب. طالما أن الذهب مرغوب وعليه طلب عالمي، سيحتفظ بقيمته وقوته الشرائية. والآن، لنتخيل أن أحدهم اخترع طريقةً لصناعة الذهب بشكل مماثل للذهب الطبيعي. عندها يمكنه أن ينتج الكثير من الذهب، ما يُفقد الذهب قيمته.

"الاستقرار المالي ركيزة أساسية للتنمية والتطوير. مَن يعاني من تضخم مالي غير مستقر ويعد بالتطوير ليس إلا إنساناً يطرب الآذان بما تحب أن تسمع، ويستخدم الشعبوية ويتهرب دائماً من الدخول في التفاصيل التي سرعان ما ستعرّي كلامه المغلوط"

هذا حال الأموال أيضاً. فعندما نخزّن ثرواتنا على شكل أموال وتأتي الحكومات بعدها وتطبع الأموال بشكل كبير دون حساب فإنها تسرق قيمة ما نمتلكه من المال، وبالتالي إنْ كان عليها ديون فهي تخفض ديونها من خلال سرقة الشعب بدلاً من سداد الديون عن طريق العمل والإنتاج.

التاريخ مليء بالمال السيئ. فكم من مواطن ومواطنة من ألمانيا الشرقية خسروا ثرواتهم وكل ما ادّخروه من أموال عندما فقد المارك الألماني الشرقي قيمته وتحوّل إلى ورقة بلا قيمة فعلياً. وكم من مواطن ومواطنة من فنزويلا رأيناهم يرمون الأموال الورقية في الشوارع، في مشهد كارثي مروّع.

الأسوأ من ذلك أنه، عندما تقمع الحكومات حرية الأفراد بتخزين ثرواتهم بالعملات التي يرغبون بها، كأن تجرّم اقتناء الدولار أو اليورو أو اليوان الصيني أو غيرها من العملات الأجنبية، وتجبر الجميع على اقتناء عملتها المحلية فقط، ستتيح لنفسها السيطرة الدائمة على ثروات الناس وسرقتها من خلال طباعة الأموال.

يتحدث فريدريش هايك في كتيّبه "الاختيار في العملات" Choice in Currency عن مساوئ المال الحكومي وعن مساوئ سرقة حرية الأفراد في اختيار الشكل الأمثل لتخزين ثرواتهم.

ولو أنه يعترف بصعوبة استبدال الحكومات لإصدار المال، إلا أنه يحثّ على منحنا حرية استخدام أي عملة نريدها في أي مكان كان، ليس فقط

للتخزين بل أيضاً للتبادل التجاري. فمن وجهة نظره، عندما يُعطى الأفراد خيارات أكثر يمكنهم أن يقللوا من خطر خسارة ثرواتهم وقيمة إنتاجهم، عبر استخدام ما يرونه مناسباً، وفق حركة السوق، إذ سيستقبلون الإشارات من السوق والأخبار السياسية والاقتصادية ويتصرفون بناءً على تحليلهم النقدي ليتجنبوا الانهيارات الاقتصادية.

يُعتبر الاستقرار المالي ركيزة أساسية للتنمية والتطوير. مَن يعاني من تضخم مالي هائل غير مدروس وغير مستقر ويعد بالتطوير ليس إلا إنساناً يطرب الآذان بما تحب أن تسمع، ويستخدم الشعبوية ويتهرب دائماً من الدخول في التفاصيل التي سرعان ما ستعرّي كلامه المغلوط وغير المنطقي.

*يعبّر المقال عن وجهة نظر الكاتب/ة وليس بالضرورة عن رأي رصيف22

https://raseef22.net/article/1081591-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%83%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%87

3 – حريتي الاقتصادية بوصلة أخلاقية

أمجد عون الاثنين 18 يناير 2021

عادةً ما كانت تصيبني الفلسفة بألمٍ في الرأس، فهي مليئة بالمصطلحات والمنهجيات المعقدة، إلى أن تعرّفت على الاقتصادي والفيلسوف النمساوي فريدريش هايك.

فريدريش هايك وجون ماينارد كينز اقتصاديان يشبهان كثيراً أبطال المسلسلات الخيالية. صديقان وعدوان لدودان. صراعهما تمحور حول دور

الدولة في السوق وإدارته. هايك كان مناصراً للسوق الحر Free Market وهو حيث يطغى العمل الطوعي دون إكراه: كل شخصٍ ينتج ما يريد أو ما يجيد (بضائع أو خدمات) ويعرضه للبيع، وما يحدد قيمة عمله ليس سوى إقبال الآخرين على شراء منتجه طوعاً.

بحسب نظرة هايك للأمور، فإن السوق الحر ينظم نفسه بنفسه. مَن يستطيع إنتاج أفضل جودة بأرخص سعر سيسود السوق ومَن لا يملك المهارة سيخرجه السوق، إذ لن يشتري منه أحد. ودور الحكومات هنا ليس إلا أن تحافظ على الاستقرار وأن تحمي الأملاك الشخصية للأفراد، فلا أحد سيتعب وينتج ويعمل إذا كانت ثمار عمله ستُسرق منه.

أما كينز فيختلف مع هذه الرؤية. يرى أن تدخّل الحكومات ضروري، فالسوق برأيه لا ينظم نفسه بنفسه، وطريقه الطبيعي هو الفشل. يركز كينز على الطلب Demand وفي نظريته "الكينزية" يهلل للإجراءات التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات أي زيادة الإنفاق، ما يدفع الشركات إلى إنتاج المزيد وتوظيف المزيد من العاملين لتستطيع توفير المنتجات لتلبية الطلب المتزايد. وعند سؤاله عن الآثار الضارة على المدى الطويل يجيب بما معناه أننا لن نكون أحياء وقتها In the long run we are all dead.

في أحد اجتماعات حزبها (حزب المحافظين)، أخرجت رئيسة وزراء بريطانيا سابقاً مارغريت تاتشر، المعروفة أيضاً بالمرأة الحديدية، كتاباً لفريدريش هايك يُدعى "دستور الحرية" وضربت به على الطاولة وقالت: "هذا ما نؤمن به".

دستور الحرية

كتاب "دستور الحرية" The Constitution of Liberty لفريدريش هايك كان من أهم الكتب التي أثّرت في نظرتي للأمور وفي مقارباتي. كثيراً ما كنت أسمع مفردات الحرية والتغني بها إلا أنني حقاً لم أحظَ بفرصة لمعاينة هذا المصطلح وسبر أغواره. فكم من فردٍ يعتبر نفسه حراً وفي تعريفات هايك ما هو إلا موهوم.

اليوم، نرى بين كل حين وآخر مجموعات إعلامية تهاجم إحدى الدول أو غيرها لأنها تفتتح معامل في دول أخرى مستغلة الفقر الموجود فتعطي العاملين أجوراً منخفضة.

في الحقيقة، نحن لا يحق لنا إطلاق الأحكام بهذه الطريقة العنيفة. أنا كإنسان، إذا مررت بضيق مادي ووجدت عملاً يؤمّن لي قوت يومي لأستمر بالعيش كريماً إلى أن أقف على قدميّ، لن يسعدني شخصٌ ينادي من وراء البحار مدّعياً حمايتي، فأنا قررت العمل بنفسي ولم يضع أحد سلاحاً بوجهي ليجبرني على القبول بشروط العمل، ورغم أجري الزهيد فهو بأيّ حالٍ أفضل من وضعي السابق دون عمل! ما أريده فقط أن أُعامَل بكرامة.

بعد مدة، سيصير صاحب العمل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعمال والعاملات الذين اكتسبوا خبرةً كبيرة، إذ تزداد إنتاجية العاملين مع الزمن لإتقانهم مهامهم بشكل كبير، ما يوفّر الوقت.

"قد صار حقاً من الممل رؤية أفواج الاشتراكيين عند كلّ تطوّرٍ تكنولوجي وهم يدّعون قلقهم على الأفراد، المُفقرين في كل دول الاشتراكية. يظهر أحد منظّري الاشتراكية ويبدأ جلسة الحديث المرهق... ويختتم كلامه بأنّ الرأسمالية ستدمر وظائف الناس وتحرمهم قوت يومهم"

ماذا الآن؟ بكلّ بساطة، نحن في سوق حرّ. قد تأتي شركة منافسة وتعرض علينا نحن العاملين أجوراً أعلى لجذبنا للعمل لديها، فنحن ماهرون وخبراء في عملنا، ما يوفّر على الشركة المنافسة الكثير من الوقت للوصول إلى أكبر طاقةٍ إنتاجية. في هذا المسار الطبيعي للأمور، يصل مديرنا السابق إلى مفترق طرق: إما أن يقول لنا "اذهبوا فأنا لن أدفع قرشاً أكثر"، وبالتالي ننتقل إلى العمل الجديد، فنحن أحرار نعمل برضانا ويحق لنا عدم تجديد عقود عملنا أيضاً، أو أن يقدّم لنا مغريات أكثر كي لا نتركه، فيزيد لنا الأجور وقد يقدّم لنا تأميناً صحياً أو تكييفاً وتدفئة في مكان العمل. كل ذلك قد نعتبره بشكلٍ أو بآخر عملاً أخلاقياً نبيلاً.

قلق الاشتراكيين

قد صار حقاً من الممل رؤية أفواج الاشتراكيين عند كلّ تطوّرٍ تكنولوجي وهم يدّعون قلقهم على الأفراد، المُفقرين في كل دول الاشتراكية. يظهر أحد منظّري الاشتراكية ويبدأ جلسة الحديث المرهق: أفكار غير مترابطة ومناقشة كأنها حلبة مصارعة تتعارك فيها كلمات مقنّعة دون هدف أو معنى ويختتم كلامه بأنّ الرأسمالية ستدمر وظائف الناس وتحرمهم قوت يومهم، معتبراً أن هذا عمل "لا أخلاقيٌّ" جديد من أعمال الرأسمالية.

جيّد، جيّدٌ جداً. رغم أنني غالباً ما أتهرب من الحديث معهم، إلّا أنني صرت أفهم عدم تدريسهم للكثير من الكتب الاقتصادية في بلدانهم. فكلامهم مدحوض منذ سنين طويلة والحل الوحيد لإبقائه صادقاً هو عدم إظهار كل ما يختلف عنه. لا يمكننا الذهاب إلى شخص يعيش على جزيرة نائية منقطعاً عن العالم الخارجي ثم نسأله عن رأيه بأفضل لاعب كرة قدم في العالم. فهذا

الشخص على الجزيرة لم يسمع بكرة القدم حتى ومن غير المنطقي افتراض قدرته على الإجابة.

"لا يسعني أن أطالب بإلغاء أحد. صديقنا الاشتراكي حرٌّ بصياحه وهذا جوهر حديثنا فيا ليته يبادلنا بنفس المعاملة ويعطينا حريتنا"

ولنناقش كلام صديقنا، المسؤول الاشتراكي، الرأسمالي البرجوازي الملبس مع ساعة الروليكس الجميلة في معصمه. يمكننا ببساطة أن نرسل إليه دراسات الاقتصادي والفيلسوف الإسكوتلندي آدم سميث مؤلف كتاب ثروة الأمم Wealth of Nations.

قبل مكننتها، كانت صناعة النسيج مرهقةً جداً فحالما يُقطف القطن كان على العاملين إخراج البذور منه ومن بعد ذلك ضربه ليصبح أنعم ومن ثم يُجمع القطن بعملية مرهقة ليصبح خيطاناً. كلٌ تلك المراحل كانت تحتاج عدداً كبيراً من العاملين ووقتاً زمنياً طويلاً، ما انعكس على أسعار الملابس متسبباً بغلائها.

وبعد مكننة تلك الصناعة أصبحت هذه العمليات سهلة وسريعة، فلم يعد هنالك حاجة للكثير من العاملين فقد تم استُبدلوا بآلاتٍ أسرع وأكثر فاعلية وأصبحت المنسوجات رخيصة، ما دفع الجميع إلى طلب شرائها. حتى أصحاب الدخل المحدود صاروا قادرين على شرائها.

وهنا، الزيادة في الطلب بهذا الشكل الكبير دفعت الشركات إلى توظيف مزيدٍ من العاملين لتستطيع مواكبة هذا الطلب المرتفع وتأمين ملابس كافية لجميع الزبائن. وعند المقارنة، يظهر أن المكننة كانت سبباً في ارتفاع معدلات التوظيف بشكلٍ أكبر بكثير مما كانت عليه قبل المكننة.

رغم حديث صديقنا الاشتراكي، إلا أن كلامه ليس مدعوماً بأدلة، ليس مدعوماً إلا بقليل من حركات الانفعال والصوت المرتفع والكلمات الرنانة ذات المعنى الفارغ. وفي حديثه الأخلاقي يناقض نفسه، فلولا المكننة لحُرم الكثيرون من فرص العمل ولم تكن لتسنح لهم الفرصة كي يحسنوا حياتهم ومعيشتهم.

لا يسعني أن أطالب بإلغاء أحد. صديقنا الاشتراكي حرٌّ بصياحه وهذا جوهر حديثنا فيا ليته يبادلنا بنفس المعاملة ويعطينا حريتنا.

*يعبّر المقال عن وجهة نظر الكاتب/ة وليس بالضرورة عن رأي رصيف22

https://raseef22.net/article/1081165-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9

4 – وصلت إيراداته إلى 12 مليار دولار سنوياً... اقتصاد الحج والخسائر المحتملة لإلغاء الموسم

هيفاء زعيتر صحافية الأحد 21 يونيو 2020

عندما وصل ابن جبير الأندلسي إلى مكة عام 578هـ (1183م) بغرض الحج كان ذلك بعد رحلة امتدت لستة أشهر، بدأها من مضيق جبل طارق إلى سبتة في المغرب مروراً بصقلية ومن بعدها الإسكندرية فالقاهرة وصولاً إلى البحر الأحمر وعبره إلى جدة ثم مكة.

في كتابه "تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار"، وثّق الرحّالة الأندلسي ما عاشه من أهوال خلال تلك الرحلة بسبب قطاع طرق وقسوة مناخ واستغلال مسؤولي النقل للحجاج، لكنه خصّص الجزء الأكبر للحديث عن إقامته في

مكة. ضمن هذا الجزء، صبّ ابن جبير غضبه على "من اتخذوا الحرم سوقاً للبيع"، كما انتقد "سوء معاملة الحجاج، وإمعان أهل مكة في استغلالهم مادياً".

ابن جبير كان من بين رحالة كثر كتبوا عن الجانب التجاري الذي ربط منطقة الحجاز بالقوافل القادمة إليها للحج، وأبرزها القافلة العثمانية التي كانت تأتي من إسطنبول عبر الأناضول والشام براً، وتلك الشامية التي ضمّت حجاجاً من الروم والعجم والأتراك ومن بلاد البلقان والقوقاز والقرم ومدن الأناضول والعراق حتى وسط آسيا، وقافلة الحج الأندلسية، والقوافل القادمة من الهند وأفريقيا.

كان البعض من الحجاج يشتري البضائع المكية ليبيعها في بلاده، لكن أغلبهم كان يجلب بضاعته معه لعرضها في أسواق مكة. "كانت ضخمة، فيها من الدقيق إلى العقيق، ومن البُرّ إلى الدُرّ"، هكذا وصف ابن جبير السوق هناك.

في مراحل مختلفة، طالت الانتقادات من ينشغلون بالتجارة خلال أداء فريضة روحيّة بهذه الأهمية في الإسلام، غير أن الردّ عليها أتى دائماً بالعودة إلى ما جاء في الآية 28 من "سورة الحج"، وتحديداً بالجزء القائل "ليشهدوا منافع لهم"، باعتباره "إذناً إلهياً" لرواج الاستثمار الاقتصادي في موسم الحج الإسلامي.

رغم حجم التجارة التي ربطت تاريخياً الحجاز بمناطق مختلفة في تلك المرحلة، إلا أن الوضع اختلف بشكل أساسي مع قيام المملكة السعودية عام 1932. حتى بعد تأسيس المملكة، يمكن مقاربة اقتصاديات الحج على

مرحلتين، الأولى التي امتدت حتى منتصف الخمسينيات، حيث لم يكن عدد الحجاج من الخارج يتجاوز المئة ألف ولم يكن إنشاء المؤسسات السعودية الحديثة قد اكتمل بعد، والثانية التي تبلورت بشكل فعلي بحلول أوائل العقد الأول من القرن الحالي. في المرحلة الثانية، تجاوز العدد الإجمالي للحجاج حاجز المليونين، حتى وصل إلى ذروته مع تخطي العدد الـ3 ملايين عام 2012.

اليوم، تجد السلطات السعودية نفسها للمرة الأولى منذ تأسيس المملكة، أمام خيارين فرضهما انتشار فيروس كورونا: إما تنظيم الحج بقدرة استيعابية قليلة، وإما إلغاء الموسم تماماً.

ولخيار الإلغاء اعتبارات عدة. الأول رمزي، فالحج وإن تعطّل تاريخياً في مناسبات مختلفة كما حصل حين سيطر القرامطة أو انتشرت الأوبئة، لكنه لم يتوقف ولا مرة منذ تأسيس المملكة، حتى عندما انتشر فيروس كالإيبولا. الاعتبار الثاني تفرضه محاذير دينية في بلد يحكمه المذهب الوهابي، لا سيما في ظل فتاوى تُحتّم تنظيم هذا الركن الأساسي من الإسلام تحت أي ظرف كان، والثالث سياسي لما لعبه احتكار تنظيم الحج ولا يزال من دور حاسم في تعزيز النفوذ السعودي.

ما سبق من اعتبارات يعكس حجم التبعات التي قد يتركها إلغاء موسم الحج هذا العام، تُضاف إليها تبعات اقتصادية باهظة يُظهرها الاطلاع على حجم استثمارات السعودية عبر السنوات في موسم الحجم وما يُدخله الأخير من إيرادات. حتى أن الحج والعمرة دخلا ضمن رؤية 2030 لولي العهد محمد

بن سلمان كخيار لتنويع موارد الاقتصاد السعودي، إذ وُصفا مراراً بـ"نفط السعودية الذي لا ينضب".

التبعات الاقتصادية

مع اقتراب موعد توافد الحجاج المُفترض، أي بين أواخر تموز/ يوليو والأيام الأولى من آب/ أغسطس، تستمهل السعودية العالم لأيام إضافية حتى اتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن.

وبين التقليص والإلغاء، طُرح السؤال الأبرز حول مدى تأثير القرار اقتصادياً على المملكة، لا سيما وأن الأخيرة كانت قد علّقت كذلك شعائر العمرة (ذات المردود العالي) منذ آذار/ مارس الماضي.

يأتي ذلك في ظل أزمة مزدوجة شهدتها السعودية مع تهاوي سعر النفط، حيث توقعت وزارة المالية أن يصل العجز إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم يُعد أكثر تفاؤلاً إذا ما قورن بما توقعه محللون من عجز يصل إلى 22%، ومع أزمة الإغلاق العالمية وأثرها على انخفاض الإيرادات غير النفطية في الربع الأول من هذا العام بنسبة 17% مقارنة بها قبل عام.

يمكن معرفة الأثر الذي قد يسببه الإلغاء بالاطلاع على إيرادات المملكة من الحج والعمرة، فهي تصل إلى نحو 12 مليار دولار سنوياً، بينما بلغ عدد من أدوا العمرة العام الماضي حوالي 19 مليوناً ووصل عدد الحجاج إلى 2.6 مليون، بحسب ما نقلت "رويترز" عن وزارة الحج والعمرة السعودية.

تجد السلطات نفسها للمرة الأولى منذ تأسيس المملكة أمام خيار إلغاء موسم الحج... للقرار تبعات اقتصادية باهظة يُظهرها حجم استثمارات السعودية عبر السنوات في الحج وإيرادات الأخير. حتى أن الحج والعمرة دخلا ضمن رؤية 2030 باعتبارهما "نفط السعودية الذي لا ينضب"

يلعب الحج دوراً في إنعاش العديد من المجالات الحيوية في الاقتصاد السعودي، بدءاً بحجم الواردات والصادرات التي تسبق الموسم وتعقبه، فضلاً عن نشاط سوق العمالة الوطنية والأجنبية التي تتوافد على السعودية، حيث يوفر الحج 200 ألف فرصة عمل موسمية سنوياً، وفق تقديرات غير رسمية، تشمل قطاع الخدمات مثل مرافقة الحجاج وإرشادهم، وحراسة المخيمات، وقيادة المركبات، وأعمال النظافة، وقطاعات النقل، والضيافة، وغيرها.

يُضاف لما سبق إنفاق الحجاج على المأكل والمنامة والهدايا، وتداول العملة المحلية وحجم الطلب عليها في محلات الصيرفة سواء في السعودية أو في البلدان التي يأتي منها الحجاج، فضلاً عن حركة الأسواق التجارية في مكة والمدينة، وسوق الأضاحي وذبحها وتصريفها.

وكانت دراسة تعود لعام 2010 قد قدرت إنفاق الحجاج في اليوم الواحد في أسواق مكة بنحو 189.2 مليون دولار، وفي دراسة أخرى عام 2014، جرى تقدير كلفة ما يصرفه الفرد الواحد قبل وصوله إلى السعودية بنسبة 36 في المئة، بينما ينفق داخل السعودية 65 في المئة من معدل الإنفاق المتوسط لكل حاج والذي يبلغ نحو 2500 دولار.

من بين القطاعات التي قد تتضرر بشكل أساسي كذلك من إلغاء الموسم يبرز قطاع الإسكان، فهو يصنّف عادة في مقدمة القطاعات الاقتصادية المستفيدة، تليه قطاعات الهدايا والتذكارات بنسبة 14% والمواد الغذائية بنسبة

10% ثم تأتي بعد ذلك المواصلات والخدمات الصحية ومحال المجوهرات بنسب متفاوتة.

خطط واعدة... قبل كورونا

في السنوات القليلة الماضية، شهدت مكة والمدينة نمواً سكانياً كبيراً. وفي العام الحالي، كان في مكة الحضرية حوالي مليوني شخص، بمتوسط نمو سنوي يصل إلى 2.6 في المئة منذ عام 2015. أما عدد سكان مكة ككل فهو 8.6 مليون نسمة، يعيش حوالي 4 ملايين منهم في جدة وهي واحدة من أكثر الموانئ ازدحاماً في العالم العربي وثاني أكبر مدينة في البلاد بعد الرياض. ويصل عدد سكان المدينة الحضرية إلى مليون ونصف المليون نسمة، بمتوسط نمو سنوي 2.8 في المئة.

وفقاً للمجلس العالمي للسفر والسياحة، شكلت السياحة 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية عام 2018، أما مساهمة السياحة الدينية في مكة والمدينة في هذا الناتج فكانت كبيرة.

من جهته، كان مجلس الغرف السعودية قد قدّر أن الإنفاق المرتبط بالحج سيولّد بين عامي 2018 و2022 دخلاً بقيمة 150 مليار دولار، ويخلق ما يصل إلى 100 ألف وظيفة دائمة تتعلق بالحج.

وبحسب تقرير "مؤشر ماستركارد للمدن العالمية المقصودة لعام 2019"، فإن إنفاق الزوار السنوي في مكة يبلغ 20.1 مليار دولار، بمتوسط يومي هو 135 دولاراً لكل زائر. وفي عام 2018، احتلت مكة المركز 13 في ترتيب عدد الزوار الدوليين بين عشية وضحاها، بـ10 ملايين. مع العلم أن رؤية

2030 تضمنت خطة بزيادة عدد المعتمرين الدوليين من 6.8 مليون عام 2018 إلى 30 مليون بحلول عام 2030.

جاء كورونا وغيّر المعادلة. في أواخر شباط/ فبراير الماضي، أعلنت السلطات عن وجود حظر مؤقت على دخول حاملي تأشيرة العمرة، كما علّقت المملكة دخول سكان دول مجلس التعاون إلى مكة والمدينة، على الرغم من أنهم لا يحتاجون إلى تأشيرات للحج. بعد ذلك، أعلنت الحكومة التعليق المؤقت لتأشيرات السائحين القادمين من الدول التي ينتشر فيها الفيروس بشكل خاص، وفي أوائل نيسان/ أبريل بدأت تحث الناس على تأخير وضع خطط السفر لحج 2020.

وقال وزير الحج والعمرة محمد بنتن لوسائل الإعلام المحلية في مطلع نيسان/ أبريل: "طلبنا من إخواننا المسلمين في جميع البلدان الانتظار قبل إبرام العقود (مع منظمي الرحلات السياحية) حتى يتضح الوضع". وبالنسبة لأولئك الذين كانوا بالفعل في مكة والمدينة قبل تعليق تأشيرات العمرة، نفذت السلطات إجراءاتها لمحاولة احتواء الفيروس. فعلى سبيل المثال، تم حظر الصلاة في المساجد (تعود اليوم الأحد في 21 حزيران/ يونيو)، وتم تقييد الدخول والخروج من جدة والرياض ومكة والمدينة.

يُذكّر تقرير "أوكسفورد بيزنس غروب" بالجهود المبذولة لتعزيز تنويع الدخل الاقتصادي وخلق فرص للعمل، فيشير إلى ست "مدن اقتصادية" أُدرجت ضمن خطة التطوير في مكة والمدينة اعتباراً من شباط/ فبراير 2020.

إحدى هذه المدن سُميت بـ"مدينة المعرفة الاقتصادية" في المدينة المنورة. تبلغ مساحتها 6.9 مليون متر مربع، وهي ضمن مشروع ضخم بقيمة 7 مليار دولار يقع على بعد 8 كيلومترات من مطار الأمير محمد بن عبد العزيز. وهي كذلك مجاورة لقطار الحرمين، عالي السرعة، والذي تم إطلاقه في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2018 ويربط مكة بجدة ومطار الملك عبد العزيز الدولي ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ والمدينة المنورة.

وبحسب الخطة، يُفترض أن توفر "مدينة المعرفة الاقتصادية" فرصاً للاستثمار في المناطق السكنية والتجارية والترفيهية والخدمات والمساحات السياحية، إذ وُقعت في تموز/ يوليو 2019 مذكرة تفاهم مدتها 12 شهراً مع شركة النقل العام السعودية لاستكشاف جدوى تطوير روابط النقل داخل المدينة وكذلك ربطها بسكة حديد الحرمين.

وفي آب/ أغسطس من العام نفسه، منحت شركة "مدينة المعرفة الاقتصادية" مشروعاً بقيمة 3.6 مليون دولار لشركة IBI Group الكندية، وكلفتها بأعمال الهندسة والتصميم لمدة 42 أسبوعاً. وفي أواخر عام 2019، كانت هناك صفقة مع "هيلتون" لمشروع ضيافة وترفيه من 300 غرفة كان مقرراً افتتاحه عام 2022.

وفي شباط/ فبراير 2020، وقّعت شركة "مدينة المعرفة الاقتصادية" مذكرة تفاهم مماثلة لمدة عامين مع شركة ضيافة مقرها الهند (OYO) لتشغيل 1500 غرفة فندقية داخل منطقة العالم الإسلامي في المدينة المنورة.

بالإضافة إلى التركيز على المدن الاقتصادية، تم إطلاق مشروع توسعة للمسجد الحرام في مكة عام 2011 ضمن خطة استجابة للعدد المتزايد من الحجاج. ويسعى المشروع الذي تبلغ قيمته 26.6 مليار دولار لتوسيع مجمع المسجد بمقدار ثلاثة آلاف متر مربع، وبالتالي زيادة الطاقة الاستيعابية بما يقدر بنحو 300 ألف إلى ما مجموعه 2.2 مليون مصلي.

"شُيِّد مشروع جبل عمر بتصميم فريد وخدمات خاصة تتناسب مع قدسية المكان". بهذا التقديم تعرّف شركة "جبل عمر للتطوير" (JODC) عن مشروعها في مدينة مكة، والذي يعتبر استكمالاً لخطة توسعة المسجد الحرام.

ويقع المشروع الذي تبلغ تكلفته 20 مليار ريال سعودي (حوالي 5.3 مليار دولار أمريكي) على مسافة قريبة من الحجر الأسود، ويضم 93 وحدة تجارية و38 فندقاً. وكجزء من المشروع، افتتح فندق "دابل تري مكة جبل عمر" أبوابه في أواخر عام 2019، وكان من المقرر افتتاح العديد من الفنادق الأخرى في المستقبل القريب، بما في ذلك "جُميرة جبل عمر" في عام 2020.

يمكن معرفة الأثر الذي قد يسببه إلغاء الحج لهذا العام بالاطلاع على إيرادات المملكة من الموسم، فهي تصل إلى نحو 12 مليار دولار سنوياً، بينما بلغ عدد من أدوا العمرة العام الماضي حوالي 19 مليوناً ووصل عدد الحجاج إلى 2.6 مليون

ليس هذا هو المشروع الكبير الوحيد الذي تم الدفع باتجاهه ضمن السعي لاستيعاب تدفقات سياحة أكبر إلى مكة المكرمة. سيضيف مشروع "رؤى الحرم المكي" 70 ألف منزل على مساحة 84 ألف متر مربع، ومن المتوقع أن تكون المرحلة الأولى جاهزة للعمل بالكامل بحلول عام 2024، وبمجرد الانتهاء، يمكن أن تساهم بمبلغ يصل إلى 8 مليار ريال سعودي (2.1 مليار دولار) في الاقتصاد الوطني، حسب تقديرات شركة الاستشارات العقارية "JLL".

وكان قد تم تشكيل صندوق تطوير عقاري من قبل شركة "أم القرى للتنمية والإعمار" في المملكة، وشركة "الإنماء للاستثمار" التابعة لبنك "الإنماء"، في كانون الأول/ديسمبر عام 2019، يتجاوز رأس ماله الـ17 مليار ريال سعودي (4.5 مليار دولار) ويعمل بشكل أساسي على مشاريع في مكة المكرمة مثل الفنادق من فئة ثلاث وأربع وخمس نجوم، بالإضافة إلى شقق ومركزين تجاريين.

ثمة قطاع واعد آخر مرتبط بالحج وهو قطاع التربية، فالحكومة كانت قد بدأت بتشجيع الشراكات العامة والخاصة، من خلال توقيع اتفاقية لتمويل تطوير المباني التربوية في أواخر عام 2019. بحسب نبيل الراجح، رئيس جامعة الأمير مقرن، فإن حوالي 8 ملايين شخص يزورون المدينة المنوّرة سنوياً، وهذا العدد يجعل الأخيرة قبلة للعديد من المشاريع الضخمة والتي تتطلب تطويراً كبيراً لرأس المال البشري. وضمن هذا السياق، وُضعت الخطط لتكييف النظام التعليمي المحلي برامجه مع احتياجات القطاعات الأخرى في

المنطقة بما في ذلك الصناعة والرعاية الصحية والسياحة والترفيه، وتعزيز التواصل بين المستثمرين في الشرق الأوسط وخارجه.

كل ما سبق من استثمارات يعكس جوانب عدة من مقاربة السعودية الاقتصادية لموسم الحج. مقاربةٌ دفعت بمعارضين للسياسة السعودية للتعبير مراراً عن رفضهم استغلال الرياض للحج في تعزيز سياساتها في المنطقة، وبدأ يُسمع عن أشخاص يفضلون عدم أداء هذه الفريضة في الظروف الحالية كي لا يسهموا بتمويل نظام يعارضون سياساته. أما أزمة كورونا فيبدو أنها نقلت النقاش حول الحج إلى مستوى آخر، فـ"النفط الذي لا ينضب" يواجه معضلة من النوع الذي لا يرضخ بسهولة لموازين القوى المعتادة.

https://raseef22.net/article/1078741-%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%A5%D9%84%D9%89-12-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%A1

5 – اقتصاديات الحلال في فرنسا... كيف يتشابك الدين بالسوق؟

أحمد نظيف الثلاثاء 6 أبريل 2021

لا يكاد موضوع ممارسة "الذبح الشعائري" للحيوانات يختفي من دائرة الجدل داخل فرنسا حتى يعود مرّة أخرى، حاله حال الحجاب وحزمة أخرى من قضايا الجاليات المسلمة والمهاجرين على نحو عام.

في 18 آذار/ مارس الحالي، أعلنت المساجد الثلاثة الكبرى في فرنسا (باريس وليون وإيفري) عن خشيتها من احتمال فرض حظر على ذبح الدواجن الحلال، وقالت في بيان مشترك: "التعليمات الفنية التي أصدرتها وزارة الزراعة والأغذية الفرنسية في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، والمتعلقة بالضوابط الرسمية في المسالخ الهادفة إلى حماية الحيوان خلال ذبحها، ستفرض من هنا فصاعداً شروط ذبح جديدة قد لا تجعل من الممكن تلبية المبادئ العقائدية الأساسية للذبح الحلال".

لكن وزارة الزراعة الفرنسية ردتّ بأنها لن تمنع "الذبح الحلال" بأي حال، وبأنها ما زالت مقيَّدة بقانون الصيد الريفي والبحري الفرنسي الذي يمنح الطوائف الدينية الحق في ممارسة الذبح وفقاً لشعائرها الخاصة، كما يفرض على الجزارين الذين يرغبون في تنفيذ هذه الاستثناءات ترخيصاً من إحدى المؤسسات الدينية المخولة.

ومع أن الجدل توقف بعد التوضيح الرسمي الفرنسي، إلا أن الرد القوي للمساجد الثلاثة الكبرى في فرنسا، والتي تملك امتيازاً حكومياً بمنح تراخيص الذبح الحلال للحيوانات، بدا لافتاً وفي خلفيته اهتمام كبير بقطاع "الحلال" يتجاوز "الحرص على الهوية الدينية".

خلفية تاريخية

ينص القانون الفرنسي "لحماية الحيوانات الأليفة وشروط الذبح"، منذ عام 1964، على وجوب صعق الحيوانات قبل الذبح لتجنب شعورها بالألم قدر الإمكان. لكن هذا القانون ينص على استثناءات في إطار الممارسة الحرّة

للعبادة، فهو يأذن لأتباع بعض الديانات بذبح الحيوانات وهي بوعي كامل دون صعقها، بحال كان ذلك شرطاً لاعتبار اللحم حلالاً، على الطريقة الإسلامية، أو كوشيراً، وفقاً للعقيدة اليهودية، في ما أصبح يسمى بـ"الذبح الشعائري".

وينقسم الذبح الشعائري إلى نوعين: الأول هو الذبح "الحلال" على الطريقة الإسلامية ويُشترط فيه أن يكون الحيوان واعياً تماماً لحظة الذبح، موجَّه الرأس نحو القبلة (مكة) وأن تتم طريقة الذبح على نحو معيّن بحيث يقع قطع القصبة الهوائية والمريء والعرقين الوداجيين الداخليين والخارجيين دون لمس العمود الفقري، كما يجب أن تكون الإيماءة مباشرة وتُنفّذ دفعة واحدة باستخدام سكين حاد للغاية، ما يحدّ من معاناة الحيوان؛ أما النوع الثاني فهو الذبحّ "الشحيطة"، وفقاً للعقيدة اليهودية، وهو قريب جداً من الطريقة الإسلامية، إذ يجب ألا يُصعق الحيوان وأن ينزف من خلال تعليقه بالمقلوب حتى يكون النزف كاملاً، مع فارق أن اليهود يحظرون استهلاك أجزاء معيّنة من الذبيحة.

وعلى هذا الأساس الديني، منحت السلطات الفرنسية امتيازات محدودة للتمثيليات الدينية كي تصدر تراخيص لبعض المسالخ للقيام بالذبحّ الشعائري.

واليوم، يوجد في فرنسا حوالي 218 مؤسسة لتنفيذ طقوس الذبح الشعائري. وتطال هذه الممارسة 15% من الأبقار و27% من الأغنام، بحسب أرقام قدّمها وزير الزراعة، ستيفان لو فول، خلال جلسة استماع أمام لجنة التحقيق البرلمانية حول المسالخ.

وتُظهر هذه الأرقام أن فرنسا هي الدولة الأوروبية الأكثر تطبيقاً لهذا النوع من الذبحّ، متقدمة على هولندا والمجر، من بين دول الاتحاد الأوروبي الـ13 التي تسمح بالإعفاء من الصعق.

وفي لوائحها الخاصة بالذبح الشعائري، تضع وزارة الزراعة والأغذية الفرنسية قائمة من الشروط للتمتع بامتياز الإعفاء من الصعق قبل الذبح، بينها: "يجب أن يتم الذبح الشعائري في المسالخ المعتمدة التي تستفيد من تصريح بالإعفاء من التزام الصعق، ويجب أن يكون القائمون على الذبح حاصلين على شهادة أهلية لحماية الحيوان (CCPA)ومرخّصين من قبل المنظمات الدينية التي يوافق عليها وزير الزراعة، بناءً على اقتراح من وزير الداخلية".

في الأسواق الفرنسية والأوروبية، تُطرح اللحوم المذبوحة على الطريقة الإسلامية بأسعار أعلى من بقية الأنواع، ما يرفع هامش الأرباح لدى المستثمرين في هذا القطاع

ويتمتع كل من المسجد الكبير في باريس (منذ 15 كانون الأول/ ديسمبر 1994)، ومسجد ليون ومسجد إيفري (منذ 27 حزيران/ يونيو 1996) بامتياز وزاري لمنح تراخيص الذبح الحلال.

وتشرف الحاخامية الكبرى لفرنسا على منح التراخيص للمسالخ التي تذبح حسب الشريعة اليهودية.

لكن هذه الاستثناءات "الدينية" التي ينص عليها قانون "شروط الذبح" لطالما تعرّضت للنقد، خاصة منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وقد تزامن ذلك مع تصاعد الجدل حول الإسلام في فرنسا، وكذلك نمو حركة الدفاع عن حقوق الحيوانات.

اقتصاديات الحلال

على هامش هذا الجدل، تبرز أسئلة كثيرة حول اقتصاديات الحلال في فرنسا، والتي تنامت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، ويشكل "اللحم" جزءاً أساسياً منها.

في الأسواق الفرنسية والأوروبية، تُطرح اللحوم المذبوحة على الطريقة الإسلامية بأسعار أعلى من بقية الأنواع، ما يرفع هامش الأرباح لدى المستثمرين في هذا القطاع. ويمكن أن يؤدي أي قرار بمنع أو تقييد الذبح الحلال إلى تداعيات اقتصادية سلبية على هذا السوق الموازي الناشئ.

ولئن كان سوق اللحوم "الكوشير" صغيراً جداً ومستقراً على نطاق واسع، إذ لا تتجاوز مبيعاته حوالي 100 ألف رأس من الماشية سنوياً، أو حوالي 1% من المذابح الشعائرية، فإن "سوق الحلال الإسلامي" يشهد توسعاً كبيراً.

وتقدّر شركة "سوليس للأبحاث" حجم هذا السوق بحوالي 5.5 مليارات يورو. وتشير تقديرات وكالة "زيرفي" إلى أنه سينمو مستقبلاً بنسبة 9%.

وتبلغ نسبة واردات فرنسا من اللحوم الحلال نحو 21%، فيما تؤمّن المسالخ المرخص لها محلياً الجزء الأكبر من حاجة سوق اللحوم من المنتجات الحلال. كما أن جزءاً من الإنتاج (بقر ودواجن) معدّ للتصدير إلى الشرق الأوسط، وفقاً لتقرير صادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي.

أصبح الحلال معياراً انتمائياً يدل على هوية محددة داخل المجتمع ويحدد بدقة المسلم من غير المسلم، في تعارض مع النهج الذي تريد فرنسا تكريسه

منذ إقرار قانون العلمانية عام 1905، إذ تسعى إلى ردم جميع الفوارق الظاهرة في قالب المواطنة

وأدى تنامي سوق الحلال في فرنسا إلى تحولات اجتماعية رافقت التغيّرات التي طرأت على علاقات الإنتاج. في غضون سنوات قليلة، أصبح الحلال معياراً انتمائياً يدل على هوية محددة داخل المجتمع ويحدد بدقة المسلم من غير المسلم، في تعارض تام مع النهج الذي تريد الدولة الفرنسية تكريسه منذ إقرار قانون العلمانية عام 1905، إذ تسعى إلى ردم جميع الفوارق الظاهرة في قالب المواطنة.

ويتجاوز سوق الحلال اليوم اللحوم ويؤثر على منتجات كثيرة باتت تحمل "ختم الحلال"، بالرغم من عدم وجود أي موانع دينية حول استهلاكها، فهذا الختم تجاوز مسألة القواعد الشرعية فى ذبح الحيوانات نحو التوافق مع نهج عالمي لإعادة أسلمة المجتمع تقوده جماعات الإسلام السياسي.

وتستفيد هذه الجماعات من جزء كبير من هذا السوق المربح للغاية، والذي أخذ في التوسع والتعولم خلال السنوات الأخيرة اعتماداً على رافعة دينية مؤثرة، إذ يبلغ حجمه عالمياً حوالي 2000 مليار دولار سنوياً، منها 6 مليارات يورو في فرنسا.

وفهم رواد الأعمال الذين استثمروا في هذا السوق باكراً القوة المعيارية والمالية المزدوجة للحلال، أي ذلك الدافع الديني القوي الذي يجعل المسلم يفضّل "الحلال" عن غيره من المنتجات، الأمر الذي دفع كبرى شركات التجزئة في فرنسا إلى تخصيص أقسام خاصة بالمنتجات الحلال في المتاجر ومراكز التسوق الكبرى.

إسلام السوق

تطرح ظاهرة "سوق الحلال" في فرنسا وفي عموم أوروبا العديد من الأسئلة، باعتبار أن من شأنها أن تقدّم ممارسات جديدة وفقاً لتكوين جديد يتشابك فيه الدين والسوق. لكنها أيضاً تكشف عن تحولات اجتماعية عميقة شهدتها الجاليات المسلمة.

حتى التسعينيات من القرن الماضي، كانت النخب الحداثية في الجامع الكبير في باريس، والمعروف عنها أنها لم ترفض كأساً من النبيذ في العشاء الرسمي أو تناول الطعام في مطاعم مدينة النور، تعتبر مسألة استهلاك الحلال أمراً ثانوياً. ومع ذلك، وخلال وقت قصير، اضطرت هذه النخب نفسها، بعد تعرّضها لضغوط من القاعدة الاجتماعية المسلمة، إلى الامتثال للمتطلبات الجديدة لاستهلاك الحلال، كما تكشف فلورنس بيرغو بلاكلر، في دراسة لها حول قطاع الحلال.

منذ ذلك الحين، تجاوز سوق الحلال طبيعته الدينية وتحول إلى مسألة مصالح مالية على نطاق عالمي، ويمتد مجال الحلال الآن إلى ما يتجاوز الطعام، مثل المنتجات والخدمات المتنوعة كالمكياج والخدمات السياحية والأزياء والعطور والتأمين والمنتجات المالية وحتى الموسيقى.

ساهم عاملان في تطوّر استهلاك "الحلال" بشكل منتظم وليس عرضياً. أولاً، ساهمت أسلمة سلسلة مسالخ اللحوم المعدة للتصدير إلى الدول الإسلامية في إعادة توجيه جزء من الإنتاج نحو السوق المحلي الموجه لأبناء الأقلية المسلمة. ومن هنا تكاثرت منافذ بيع اللحوم الحلال خاصة في محلات البقالة الصغيرة وشركات الأغذية العامة التي يملكها مسلمون. ومع ذلك، ظلت هذه

الظاهرة هامشية حتى نهاية الثمانينيات، لكنها تطورت في بداية التسعينيات، مع تصاعد حركات الدعوة الإسلامية العابرة للحدود ذات الاتجاه المحافظ، مثل جماعة التبليغ والإخوان المسلمين، بعد استقرار مئات المعارضين الإسلاميين من الجزائر وتونس ومصر وسوريا في فرنسا.

وثانياً، جرى هذا التطور بالتزامن مع توسع سياسة لم شمل الأسرة. فمن خلال انضمام النساء إلى أزواجهن، قدمن مع عاداتهنّ وثقافاتهنّ في أمور الطهي والغذاء، وخاصة في ما يتعلق باللحوم.

ويأتي هذا التوسع في الحلال في الوقت الذي شهدت فيه الإستراتيجية التوسعية للحركات الإسلامية، وخاصة في المناطق ذات الغالبية غير المسلمة، تغييراً على مدار الأعوام العشرين الماضية. فقد أصبحت تعمل على برنامج يهدف إلى القطع مع الإسلام السياسي الذي كان مشروعه أسلمة المجتمع من "فوق"، عبر السيطرة على الدولة، وتوجّهت نحو إعادة الأسلمة من "القاع"، بالاعتماد على مكونات الهوية المختلفة، الثقافية والتربوية، ومن بينها الاستهلاك وإنشاء سوق إسلامي عالمي، وهي النظرية التي طرحها الباحث السويسري باتريك هاييني، في دراسته الرائدة "إسلام السوق: ثورة المحافظين الأخرى".

يدمج هاييني البعد الاستهلاكي والنيوليبرالي في تحليل تحولات الإسلام السياسي، سواء في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر، خارج الحدود التي فرضها الإسلام السياسي، ويشير إلى وجود اتجاه إسلاموي جديد أطلق عليه اسم "إسلام السوق" نظراً لارتباطه بمؤسسات اقتصادية تدعمه.

ويسلّط الضوء على الطريقة التي يميل بها التدين، أي الدين على مستوى الأفراد، إلى اتخاذ أشكال جديدة متحررة من المصفوفة الثنائية "العلمانية في مواجهة الإسلاموية"، مشيراً إلى أن الاستهلاك الحلال يقع في قلب تحول عميق ومعولم للإسلام السياسي على وجه الخصوص، ولكن أيضاً للتدين بشكل عام.

إلا أن اعتناء الحركات الإسلامية بتجذير وجودها الاقتصادي في فرنسا أو في غيرها من الدول الأوروبية لا يعني أبداً نهاية البعد السياسي لهذه الحركات، بل إعادة تسييس الديني على أسس نيوليبرالية. فالإسلام السياسي لن يكف عن التعبير عن نفسه في لبوس ديني متجدد.

https://raseef22.net/article/1082200-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A8%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82

6 – "كابوس بايدن القادم"... العراق يواجه انهياراً اقتصادياً وشيكاً فما هي العواقب؟

رصيف22 الثلاثاء 15 ديسمبر 2020

من المحتمل أن يتعرّض العراق قريباً لانهيار مالي، فكل المؤشرات توحي أنه في الطريق إليه، ما يهدد بانهيار النظام السياسي المتهالك أساساً، وفتح الباب أمام حرب أهلية للمرة الثالثة تجر دولاً إقليمية أخرى.

يتوقع محللون نفاد النقد الأجنبي من خزينة الحكومة العراقية، وهو ما يجعلها غير قادرة على دفع معظم التزاماتها، خصوصاً رواتب العاملين الذين سيتوافدون على الشوارع بالآلاف في مشهد غير معروف العواقب.

الانهيار الوشيك

في تقرير نشرته مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، يعتبر الكاتبان فرهاد علاء الدين وكينيث بولاك أن سيناريو انهيار ثالث للعراق هو آخر ما يحتاجه الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، ويشيران إلى أن الوضع في العراق سيكون أول مشكلة عليه أن يواجهها في السياسة الخارجية.

بحسب التقرير، فإن الحكومات العراقية الضعيفة والمتواطئة والشمولية تشكلت من أحزاب سياسية لا تعمل لصالح البلد، ولكن كشبكة محسوبيات ضخمة وآلات فساد تمتص عائدات النفط من خزانة الدولة، وتمررها إلى جمهورها في شكل وظائف وعقود وامتيازات.

نتيجة التعيينات الناتجة عن المحسوبيات، أصبحت الحكومة العراقية الآن أكبر رب عمل، إذ تعتمد نسبة كبيرة من السكان على الدولة لكسب عيشها، إما بشكل مباشر من خلال الرواتب والمعاشات التقاعدية، أو بشكل غير مباشر من خلال العقود أو توفير السلع والخدمات.

حتى الشركات الصغيرة في العراق، تعتمد في النهاية على الحكومة لأن الكثير من عملائها – خاصة في المدن الكبرى – يتلقون رواتبهم من قبل الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر أيضاً.

علاوة على ذلك، لا تزال الحكومة العراقية توفر "سلة غذاء" شهرية عبر نظام التوزيع العام، والتي تظل عنصراً مهماً في الحياة اليومية للطبقة العاملة والفقراء العراقيين.

ليس من المستغرب أن يشهد العراق زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في عدد العاملين في القطاع العام منذ عام 2004، ما يجعل الحكومة تدفع رواتب تزيد بنسبة 400٪ عما كانت عليه قبل 15 عاماً.

والنتيجة هي أن بغداد تحتاج إلى 5 مليارات دولار شهرياً لدفع الرواتب المباشرة والمعاشات التقاعدية، بالإضافة إلى ملياري دولار أخرى لتغطية الخدمات الأساسية وتكاليف التشغيل.

ومنذ ظهور وباء كورونا وانهيار أسعار النفط التي توفر حوالي 90% من الإيرادات الحكومية، تراجع الدخل الشهري للعراق إلى ما بين 2.5 و 3.5 مليار دولار، وهذا يعني أن بغداد تعاني من عجز شهري يتراوح بين 3.5 و 4.5 مليار دولار.

في تشرين الأول /أكتوبر الماضي، صرّح وزير المالية العراقي علي علاوي، في مقابلة تلفزيونية، أن "احتياطيات البنك المركزي العراقي تبلغ 53 مليار دولار". في ذات الوقت، أقر مجلس النواب قانون العجز في التمويل الذي مكّن الحكومة من اقتراض 10 مليارات دولار لدفع الرواتب حتى كانون الأول/ ديسمبر الحالي.

وبذلك، وصل إجمالي الدين العراقي إلى 80 مليار دولار، ما أجبر بغداد على تخصيص أكثر من 12 مليار دولار من الميزانية السنوية للفوائد، وسداد أصل هذه القروض، وكل ذلك يؤدي إلى تفاقم نقص رأس المال الحكومي.

نتيجة التعيينات الناتجة عن المحسوبيات، أصبحت الحكومة العراقية الآن أكبر رب عمل، إذ تعتمد نسبة كبيرة من السكان على الدولة لكسب عيشها، إما بشكل مباشر من خلال الرواتب والمعاشات التقاعدية، أو بشكل غير مباشر من خلال العقود وتوفير السلع والخدمات

بحلول صيف عام 2021، قد تكون احتياطيات العراق من العملة الصعبة منخفضة بشكل خطير، إذ يتوقع علاء الدين وبولاك احتمالية نفاد النقد الأجنبي، بحيث تصبح الحكومة غير قادرة على دفع معظم التزاماتها الحالية.

ووفقاً لمسؤولين عراقيين، فإن الحكومة مجبرة على طباعة النقود لدفع ثمن القروض التي تغطي الرواتب وتكاليف التشغيل، ما يعرضها لخطر التضخم المتفشي أصلاً في البلاد.

وبسبب مخاطر التضخم الجامح، قد تضطر بغداد قريباً إلى خفض قيمة الدينار، وهذا ينطوي أيضاً على مخاطر اقتصادية وسياسية كبيرة. إذ يحذر كل من علاء الدين وبولاك من أن تخفيض قيمة العملة دون إصلاحات اقتصادية ترفض القوى السياسية العراقية النظر فيها، سوف يشل الواردات، ويُقوّض المدخرات، ويزيد من الأزمة.

وقال علاء الدين وبولاك إن تبخّر العملة الصعبة يعني أن العراق قريباً لن يكون قادراً على دفع ثمن واردات المواد الغذائية والسلع، مشيرين إلى أن العراق يستورد كل شيء تقريباً باستثناء النفط، فإذا انخفضت تدفقات الأموال وانخفضت قيمة الدينار، ستصبح السلع نادرة وسترتفع أسعارها.

ومن المحتمل أن ينخفض الدينار في غضون ستة أشهر إذا استمرت الحكومة في سحب الأموال المتبقية في البنك المركزي العراقي.

يأمل بعض المسؤولين في الحكومة العراقية أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار النفط في الربيع المقبل إلى إنقاذهم. ومع ذلك، فإن معظم التوقعات تشير إلى أن أسعار النفط سوف تزيد عن 10 إلى 15%، وهو رقم ضئيل للغاية لحل أزمة العراق التي تلوح في الأفق، ويمكن أن لا يكون هناك أية زيادة بسبب احتمال عودة ضخ الليبي والإيراني في السوق.

سيناريو سقوط الكاظمي

دق رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي ناقوس الخطر، في مؤتمر صحافي في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، محذراً من حدوث مشكلة في دفع الرواتب في كانون الثاني/يناير المقبل، قائلاً: "أنا أحذركم الآن".

يُعتبر الكاظمي تكنوقراطاً من دون قاعدة سياسية في البرلمان، لذا لم يتمكن من دفع الأحزاب السياسية العراقية لمعالجة الأزمة أو حلها.

وأصدرت حكومة الكاظمي "كتاباً أبيضاً" للإصلاح، في 13 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، ومع ذلك، فإنها لم تبدأ في تنفيذ البنود المطروحة. ونتيجة لذلك، لا يوجد أي جهد لخفض الرواتب، أو تقليص أعداد موظفي الحكومة، أو حتى التخلص من مئات الآلاف من الموظفين الوهميين الذي يحصلون على رواتب، وذلك خوفاً من إغضاب القادة السياسيين المهمين.

عندما تولى السلطة، حظي الكاظمي بتأييد شريحة واسعة من العراقيين والآلاف من المحتجين في الشوارع، ومن المؤسسة الدينية الشيعية في العراق، ومن الأحزاب السياسية الشيعية المعتدلة، ومن العديد من السنة، وحتى من الأكراد، فكانوا يُنظرون إليه على أنه ذكي، وغير سياسي، ونشيط وقادر على الموازنة بين اللاعبين الخارجيين في العراق.

ومع ذلك، هناك خوف متزايد في جميع أنحاء البلاد من أن الكاظمي لا يستطيع إصلاح النظام العراقي المكسور، وقد تكون الأزمة الاقتصادية التي قد تنجم عن نفاد خزينة العراق بمثابة المسمار الأخير في نعش حكومته.

في هذه الحالة، سيكون الكاظمي فقد مصداقيته تماماً، وسيحاول العديد من الأحزاب السياسية الفاسدة في العراق جعله كبش فداء لتجنب رد الفعل

الشعبي، كما سيحاول الإيرانيون المعارضون للكاظمي استغلال الفوضى لإعادة تأكيد نفوذهم على الحكومة العراقية.

سيناريو الفوضى

من المحتمل أن تؤدي الأزمة المالية إلى اندلاع تظاهرات واسعة النطاق في الشوارع، حيث يطالب العراقيون مرة أخرى بتغيير الحكومة، وسيكون من الصعب على الحكومة الحفاظ على النظام إذا لم يتم دفع الرواتب.

وتوقع الكاتبان علاء الدين وبولاك أن الجماعات والقبائل المسلحة، بما في ذلك الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران، ستحاول ملء الفراغ واغتصاب دور قوات الأمن النظامية في العراق. وسيحاولون السيطرة على الموارد المدرة للدخل مثل حقول النفط والموانئ والمعابر الحدودية والشركات الكبيرة والأراضي الزراعية والممتلكات الخاصة.

حتى إقليم كردستان لن يكون في مأمن من المشاكل الاقتصادية الداخلية ما لم يتمكن من توسيع قاعدة موارده، لأنه أيضاً يعتمد مالياً على بغداد. ربما تكون كركوك وحقولها النفطية أكثر هدف للأكراد للسيطرة عليها، وهذا لن يؤدي إلا إلى إشعال الصراع بين أربيل وبغداد، خصوصاً أن الميليشيات الشيعية ستقاوم مثل هذه الخطوة بقوة. قد يتكرر سيناريو الفوضى والحرب الأهلية الذي شهدته العراق من 2005 إلى 2007، ومن 2014 إلى 2017، مع تدخل الدول المجاورة لتأمين مصالحهم.

بحسب علاء الدين وبولاك، ستشعر تركيا بالتهديد من تحقيق الأكراد أي مكاسب، لا سيما إذا استعاد إقليم كردستان مدينة كركوك، وستشعر أنقرة بأنها ملزمة بالدفاع عن الأقلية العرقية التركمانية هناك ومنع الأكراد من إحياء حلمهم بالاستقلال.

وستعمل إيران على تعزيز نفوذها في بغداد، كما أن طهران لا يمكن أن تتحمل خسارة عائدات التجارة العراقية التي تبلغ حوالي 12 مليار دولار، ويُعتبر العراق ممراً يسمح لها بالوصول إلى الأسواق المالية الدولية في ظل العقوبات الدولية. "يُتوقع أن تقوم المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودول الخليج العربي وحتى بعض الدول الأوربية وشرق آسيا بدفع بعض الأموال للحكومة العراقية في ظل رغبة بايدن بقيادة العالم مرة أخرى"... العراق يواجه انهياراً اقتصادياً والمخاوف من العواقب السياسية والأمنية تتزايد

كذلك سيتحرك السعوديون ضد أي نفوذ إيراني من خلال دعم الجماعات والقبائل السنية بالتمويل أو بالأسلحة للدفاع عن أنفسهم، وعليه، يمكن للعراق بسهولة الانزلاق مرة أخرى في حرب أهلية بين الطوائف المحلية، مع تدخل القوى الإقليمية ضد بعضها البعض.

دور جو بايدن: في رأي علاء الدين وبولاك، فإن خطورة الوضع وأهمية العراق للمنطقة وسوق النفط الدولي، لن تسمحا للولايات المتحدة والمجتمع الدولي بالوقوف مكتوفي الأيدي.

خلال الأشهر الستة الأولى من إدارته ومع انتشار وباء وأزمة اقتصادية ضخمة في الداخل، لن يكون بايدن قادراً على جعل هذا الأمر على رأس أولوياته، ولكن التصرف السريع يمكن أن يمنع العراق من الانهيار، وفق الكاتبين اللذين يتوقعان أن تقوم المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودول الخليج العربي وحتى بعض الدول الأوربية وشرق آسيا بدفع بعض الأموال للحكومة العراقية في ظل رغبة بايدن بقيادة العالم مرة أخرى. سيحتاج العراق إلى المال لمنع انهيار نظامه المالي، فإذا كانت

الولايات المتحدة تريد المساعدة فربما تقدم مليار دولار، وتجمع حزمة أكبر من دول أخرى تتراوح من 5 إلى 10 مليارات دولار.

يطالب الكاتبان أيضاً بإجراءات إصلاحية في العراق منها تشجيع الحكومة على التقشف والادخار، وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد، ودمج أفراد الميليشيات بشكل كامل في الجيش العراقي كأفراد، وليس كميليشيات.

وبحسب الكاتبين، أظهر الكاظمي مراراً وتكراراً أن لديه النوايا والأفكار الصحيحة، لكنه يفتقر إلى القوة السياسية والعسكرية للمتابعة، لذلك فإن وضع مليارات الدولارات تحت تصرفه لكن بشروط صارمة من شأنه أن يمنحه الموارد اللازمة في مواجهة الأحزاب السياسية والميليشيات والأحزاب الفاسدة في العراق.

https://raseef22.net/article/1080820-%D9%83%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3-%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B4%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%81%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%A8

7 – أزمة التهريب والتجارة الموازية في تونس

سميح الباجي الأربعاء 28 يونيو 2017

في الخامس والعشرين من أغسطس الماضي، أعلنت السلطات التونسية حدودها مع الجزائر وليبيا منطقة عسكرية عازلة لسنة كاملة قابلة للتمديد.

جاء القرار عقب الانفلات التجاري الذي تشهده البلاد بسبب تنامي ظاهرة التهريب والتجارة الموازية، وتفاقم النشاطات الإرهابية التي تستهدف سياسيين

وأمنيين وعسكريين. ذلك أن التهريب تجاوز المواد الغذائية والمحروقات ليشمل الأسلحة والذخائر ولتتحول تونس إلى أرض عبور للمشروع الجهادي للتنظيمات المحلية والإقليمية المجاورة للبلاد.

هل تكفي المعالجة الأمنية للتهريب في وقف التدهور الاقتصادي الذي تعرفه البلاد؟ أم أن الحل شامل ويكمن في إصلاحات اقتصادية وسياسية حقيقيّة تكون السد المنيع في وجه الانفلات الحدودي؟

ازدهار السوق الموازية في تونس

بدأت النشاطات غير القانونية على الحدود عبر توفير الخدمات التي يحتاجها المسافرون عادة، مثل خدمات الهاتف والصرافة وتوفير الطعام، على قارعة الطريق وبدون ترخيص. في مناطق الجنوب الشرقي، لا يكلف تجار العملة أنفسهم عناء الاختباء، ويديرون أعمالهم علناً، فتتطوّر إلى تهريب لمختلف البضائع الاستهلاكية كالمواد الغذائية والأجهزة الإلكترونية والبنزين، مستفيدين من الفارق الكبير في الأسعار.

كان ذلك يجري على مرأى ومسمع السلطات التونسية التي كانت في الماضي تغض الطرف عن هذا النوع من التجارة الموازية لسببين. يتمثل الأوّل في تورط أصهار الرئيس السابق وبعض أفراد حاشيته عبر توفير التسهيلات اللوجيستية وتمويل اقتناء البضائع، بل وتأمين الحماية من الملاحقات الأمنية للمهربين مستغلين نفوذهم وفساد الجهاز الجمركي. أما السبب الثاني، فهو ما توفره هذه الأنشطة من فرص عمل لعدد ضخم من سكان المناطق الحدودية، وهو ما من شأنه أن يؤمن استقرار آلاف الأسر. فقد خلقت هذه التجارة مجموعات كثيرة من المستفيدين، مثل الوسطاء، وناقلي الشحنات، والبائعين

بالجملة، وباعة التقسيط، وأصحاب المخازن، وغير ذلك من المهن المؤقتة، إلى جانب المهربين.

امتدّ التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه الحركة التجارية الموازية ليشمل قطاعات واسعة من السكان. تنعكس آثارها فيما يسمى بأسواق ليبيا المنتشرة بكامل المناطق التونسية والتي تؤمن معظم حاجات الفئات محدودة الدخل، أو حتى الطبقة الوسطى، لانخفاض قدرتها الشرائيّة بشكل ملحوظ منذ يناير 2011.

كشف تقرير أصدره مؤخراً البنك الدولي حجم التجارة الموازية والتهريب على الحدود التونسية الليبية والحدود التونسية الجزائرية، مظهراً أن التجارة الموازية تلعب دوراً هاماً في التجارة الثنائية مع ليبيا والجزائر لاسيما في قطاعات معينة. بينت الدراسة أن التهريب يمثل أكثر من نصف المعاملات التجارية لتونس مع ليبيا، في حين من الصعب تقدير مستوى التجارة غير الرسمية مع الجزائر لأنها أكثر انتشاراً وأكثر سرية.

على الرغم من ذلك، يمكن تقدير أن ما يقارب 25 بالمئة من البنزين المستهلك في تونس هو من الواردات غير الرسمية من الجزائر. كشف التقرير كذلك أن تجارة الوقود وزيت الوقود هي الأكثر رواجاً وتعتمدها أكثر من 60 بالمئة من الشاحنات المشاركة في هذا النشاط وأن التهريب ينشط كثيراً في ميدان السجائر بين تونس والجزائر. وقد بلغ إجمالي حجم التهريب بين تونس ومختلف جيرانها ما يقارب 1.13 مليار دولار سنوياً. يعتبر هذا الرقم هائلاً بالنظر إلى محدودية السوق التونسية والوضعية الاقتصادية الحالية ويعكس مدى تطور السوق الموازية في النسيج التجاري العام للبلاد.

انعكاسات التهريب على الاقتصاد التونسي

يعتبر هذا النشاط غير القانوني ذي اتجاهين. فلا تقتصر المواد المهربة على تلك الواردة من الجزائر أو ليبيا من محروقات وسجائر وبضائع متنوعة، بل تغادر قوافل التهريب التي تدخل البلاد محملة بمختلف السلع التونسية وخصوصاً المواد الغذائية. أدّت هذه العملية إلى الضغط على الأسواق التونسية لاسيما أن التهريب يشمل بعض المنتجات المدعومة مثل السكر والمعجنات الغذائية والزيوت النباتية والحليب التي ارتفعت نفقات دعمها خلال الأربع سنوات الأخيرة بنسبة 270 بالمئة، مما فاقم من عجز الموازنات المالية للدولة (7.5 مليار دولار خلال هذه السنة).

كما أدّى استنزاف المواد الغذائية في تونس وتسريبها إلى الخارج عبر مسالك غير خاضعة لرقابة الدولة إلى شح بعض هذه المواد في السوق المحلية وارتفاع نسبة التضخم بشكل ملحوظ، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطن التونسي. بلغت نسبة التضخم خلال شهر مارس من هذا العام 5.8 بالمئة، ولكن هذا الرقم يبقى نسبياً ولا يعكس بشكل واضح حدة الأزمة وتأثيرها على حياة المواطنين وقدرتهم الشرائية. فهو يبقى معطىً عاماً، لكون النسبة تختلف من قطاع إلى آخر ومن منتج إلى آخر. شهدت الأسعار ارتفاعاً كبيراً، لا سيما أسعار منتجات قطاع التغذية والمشروبات التي ارتفعت بنسبة 7.8 بالمئة على مدى عام كامل بين أكتوبر 2012 وأكتوبر 2013.

تثير الأرقام الواردة أعلاه الهلع خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعرفها البلاد وارتفاع الأسعار والنقص الحاد لاحتياطي العملة الصعبة. وتهدد مشكلة التهريب الأمن الغذائي للشعب التونسي والمحاولات للسيطرة على الانحدار الاقتصادي. أدّى تناميها في الاتجاهين إلى انتشار ما يُسمى بالسوق الخفية التي تنخر الاقتصاد الوطني، كونها سوقاً في الظل، لا

تخضع للقوانين والمسالك المتعارف عليها. تتسبب هذه السوق بخسائر جبائيّة سنوية تُقدر بـ750 مليون دولار منها 315 مليون دولار كخسائر جمركية. بالإضافة لذلك، أكد العديد من الخبراء ظهور مصارف موازية تعمل على تمويل تلك العمليات وتوفير احتياجات مثل هذه النشاطات من العملة الصعبة.

هل المعالجة الأمنية هي الحل؟

قد يكون قرار الحكومة التونسية بتشديد الرقابة على الحدود وتكثيف العمليات الأمنية خطوة تحد ظرفياً من حجم المعضلة وانعكاساتها. إلا أنها لن تشكل، بأي شكل من الأشكال، الوسيلة الأنجح لمحاربة التهريب والقضاء عليه. يسهل الارتخاء الأمني، على طول الشريط الحدودي والفساد المستشري في جهاز الديوان المكلف بالرقابة على المبادلات التجارية مع الخارج، عمليات التجارة غير الشرعية، لكنه ليس أصل المشكلة.

تدفع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الشريط الحدودي عدداً كبيراً من سكان تلك المناطق الى الانخراط في تلك الأنشطة المدعومة من قبل السكان المحليين الذين يشعرون بالنقمة تجاه النظام المركزي، للتفاوت الذي رسخه في البلاد.

استقطب الشريط الساحلي مثلاً، منذ ستينيات القرن الماضي ما يقارب 75 بالمئة من الاستثمارات العامة وما يزيد عن 80 بالمئة من الاستثمارات الخاصة. وتبرز الدراسة التي أصدرتها وكالة النهوض بالاستثمار أواخر 2012، بوضوح الفارق بين حجم الاستثمارات في المناطق الكلاسيكية الجاذبة للاستثمارات على الشريط الشرقي للبلاد وبين الداخل التونسي. إذ تتركز أكثر من 93 بالمئة من الشركات الأجنبية في العاصمة والشريط الشرقي للبلاد.

مستوى الإنفاق الأسري يعتبر كذلك من أعلى المستويات خاصة في العاصمة والوسط الشرقي، يليها، في المرتبة الثانية، الشمال الشرقي والجنوب الشرقي. نجد في هذه المناطق أهم المدن وأكثرها تطوراً وتركزاً للثروات، سواء على مستوى المؤسسات والإنتاج أو على مستوى الأفراد والاستهلاك. وتضم ما يزيد عن 80 بالمئة من المؤسسات الصناعية والخدماتية الكبرى. ينعكس ذلك إيجابياً على سوق العمل ويسهم في الحد من نسبة البطالة في تلك المناطق وانتشار السكن البدائي.

كانت تلك صورة مشرقة لجزء من تونس. ولكن بالغوص غرباً نحو المناطق الحدودية، نبدأ بفهم مدى التفاوت الحاد بين فئتين من الناس الذين يتقاسمون وطناً واحداً. يضم الشريط الغربي ما يناهز ثلث السكان (31.48 بالمئة). شهدت هذه المناطق هجرة كبيرة بسبب ثقل حجم البطالة، الأمية، والفقر، كما تعاني من الوضع المزري للبنى التحتية وتواضع الموارد البشرية وغياب الوسائل اللوجيستية، مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية في المدن الغربية الحدودية. بقيت هذه المناطق تقليدية تعتمد أساساً على الفلاحة الممتدة حيث تمثل اليد العاملة الفلاحية فيها 30.3 بالمئة مقابل 16.1 بالمئة كمعدل وطني، في الوقت الذي نجد فيه الأنشطة الصناعية محدودة جداً ولا توظف سوى 7.7 بالمئة من اليد العاملة مقابل 19.4 بالمئة في مجمل البلاد.

في ظل هذا التهميش والحرمان وغياب سياسة تنموية عادلة، لم يكن أمام سكان مناطق "الظل" من خيار سوى البحث عن مصادر أخرى لتنشيط الحياة الاقتصاديّة في مناطقهم. استفادوا من طبيعة التضاريس الصعبة وما سبق ذكره من دعم مبطن للسلطة التي تزيح عنها جزءاً من مسؤولياتها في دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل في تلك المناطق.

إذاً، تبدو إقامة المنطقة العازلة محاولة عبثية للسيطرة بشكل أفضل على الحدود ومكافحة التهريب واستنزاف مقدرات البلاد. نظراً للبنية الاقتصادية، لن تستطيع تونس الانعزال عن محيطها طويلاً. كما أن غياب حل عاجل لسكان المناطق الحدودية يعوضهم عن عائدات التهريب التي تمثل إلى حد كبير مصدر رزقهم الوحيد، سيسبب، عاجلاً أم آجلاً، هزاتٍ اجتماعية كبيرة قد تنسف أي جهود لضبط الحدود والقضاء على ظاهرة التهريب وما تخلّفه من انعكاسات كارثية على المستوى الأمني والاقتصادي.

من جهة أخرى، سلطت أحداث الشعابني التي راح ضحيتها أحد عشر جنديا تونسياً، وتكرار عمليات الاغتيال وما ضبطته قوات الأمن والجيش من أسلحة مؤخراً، الضوء على خطر آخر أشدّ ترهيباً وفتكاً بالبلاد من تهريب المواد الاستهلاكية. السلاح المحجوز وحوادث العنف التي شهدتها تونس تثبت أن مسألة ضبط الحدود وحل المشاكل التنموية في المناطق الحدودية تتعدّى بعدها الاقتصادي، لتصبح أولوية قصوى تتعلق بأمن البلاد واستقرار المنطقة ككل.

https://raseef22.net/article/13676-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86

8 – البيروقراطية المغربية تحاصر فرص الاستثمار الواعدة

زينب الإدريسي الأربعاء 1 يونيو 2016

المغرب منطقة مثالية لنجاح الأعمال والأنشطة المالية، بفضل استقراره السياسي وثرواته الطبيعية واقتصاده القوي وبيئة الاستثمار الحرّ.

تنهض بيئة الاستثمار في المغرب بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر إعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة إلى ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، مثل مخاطر التأميم والمصادرة، إلى جانب الاستقرار السياسي. هذا فضلاً عن منح المستثمر حق تحويل أرباحه إلى أي دولة متى شاء. فالمغرب يزخر بفرص مهمة للاستثمار بفضل وتيرة التنمية المهمة والأداء الجيد للاقتصاد وعصرنة البنى التحتية وقابلية السوق المغربية للتكيّف مع الظروف الدولية.

إستراتيجية لجذب الاستثمار

طوّر المغرب إستراتيجية لجذب الاستثمار أمّنت وسهّلت إقامة المستثمرين الأجانب، وهي ترتكز على حريات أساسية أبرزها حق الاستثمار وحق تحويل الأرباح. كذلك أسس صندوق استثمار" عام جديد "الذي سيوفر حوالى ملياري يورو بحلول العام 2020 لدعم المشاريع الإستراتيجية باستخدام الأموال الحكومية، في حين تطمح الحكومة إلى إقامة مناطق صناعية في أنحاء البلاد، وفى غضون ذلك تعتزم سن تشريعات جديدة لتشجيع إنشاء الشركات الصغيرة التي ستوفّر السلع والخدمات للمستثمرين.

وقد اعتمد المغرب إستراتيجيات صناعية وتكنولوجية ناجحة، تتمحور أساساً حول تنمية الحظائر الصناعية والتكنولوجية، وتوسيع المناطق الحرة، وتفعيل الإستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجيستية، وتحديد إستراتيجيات الاستهداف القطاعي، خاصةً عبر مخطط إقلاع، ومخطط المغرب الأخضر، ومخطط المغرب الرقمي 2013، والبرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية. وبغية تشجيع الاستثمار وتعزيز قطاعات معينة، سيعمد الجهاز التشريعي

الحالي إلى إعفاء بعض القطاعات من الضرائب، وكذلك ما يخص الحق العام.

وسبق أن كشف وزير الاستثمار المغربي مولاي حفيظ العلمي عن نية الحكومة تعزيز الإنفاق الحكومي لدعم الصناعة وإصلاح التشريعات في إطار جهود لمضاعفة الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول العام 2020. وذكر العلمي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو أربعة مليارات يورو (خمسة مليارات دولار) سنوياً في الوقت الحالي.

الاستثمار العقاري الأكثر ربحية

يتألف الاقتصاد المغربي من ثلاثة قطاعات مهمة: الزراعة والصناعة والخدمات.

تُعدّ الزراعة مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل لعدد كبير من سكان المغرب، إذ يعتمد زهاء 40 في المئة منهم على هذا القطاع الحيوي. يقول أستاذ الاقتصاد سعد بلغازي لرصيف22 إنه "ليس هناك قطاع استثماري أهم من الآخر في المغرب، لأن كل قطاع هو بحر واسع بذاته. فتجد في قطاع واحد تراكم المستثمرين، لكن النجاح يبقى حليف المستثمر الجيد. فهناك الكثير من المفاتيح الاستثمارية التي ينبغي على من يرغب في الاستثمار أن يلجها، كالطاقة الشمسية أو الريحية، أو الاستثمار في العقار الذي يعد الأكثر ربحية". ويضيف "لا يقتصر النشاط العقاري على المحترفين فحسب، بل إن شريحة كبيرة من المجتمع تستطيع توليد مداخيل جيدة من طريق الاستثمار العقاري، إمّا عبر التفرّغ له أو عبر الاستعانة به لتوليد دخل إضافي إلى مداخيلها الأصلية."

ويوضح بلغازي أن على المستثمر الجديد معرفة أن الاستثمار العقاري ينقسم قسمين. الأول، طويل الأجل يهدف إلى امتلاك الأراضي والوحدات السكنية أو التجارية التي يتوقع انتعاشها خلال سنوات طويلة مقبلة، أما الثاني فهو الاستثمار العقاري القصير الأجل ويهدف إلى بيع العقار مباشرة بعد امتلاكه أو بعد إدخال تحسينات إليه، أي تحديداً عبر المضاربة.

كذلك يمتلك المغرب تجربة مشجعة في الصناعات التحويلية، ولا سيّما في الصناعات الجوية والسيارات. إذ بدأت شركة" بوبمادرييه" الكندية العام الماضي "بناء مصنع تبلغ قيمته مئتي مليون دولار، لتصنيع أجزاء من طائرتها من الفئة "سي آر جيه". وقالت شركة إيتون الصناعية والمتعددة الجنسيات إنها تقيم مصنعاً لإنتاج وحدات توزيع الكهرباء وأجهزة الحماية."

وبحسب وكالة" رويترز "تفوّق أداء السندات المغربية على معظم الأسواق الناشئة منذ العام الماضي، ومن المتوقع تسارع نمو اقتصاد المغرب في العام المقبل مع تنامي مساهمة القطاعات ذات القيمة المضافة حسبما ذكرت ستاندرد اند بورز الأسبوع الماضي.

تعزيز الاستثمار أولوية: مالياً أيضاً، ثمة مساعٍ حثيثة لتعزيز بيئة الاستثمار. إذ ينص مشروع قانون المالية 2015 على مواصلة سياسة تعزيز الاستثمار العمومي، وتقوية مردوديته، فضلاً عن تعزيز مناخ الأعمال كرافعة لإنعاش الاستثمار الخاص. ويلتزم مشروع قانون المالية بمواصلة إنجاز الورشات الكبرى للبنى التحتية، ومضاعفة الجهود من أجل تسريع وتيرة تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية مع السهر على توفير الظروف الملائمة لإزدهارها، ووضع آليات التتبع لتحسين الاستفادة من الاعتمادات المخصصة لها.

على أن المستشار البرلماني ورئيس بلدية الهرهورة فوزي بنعلال يقلل في تصريح لرصيف22 من قيمة الإيجابيات الواردة في المشروع. يقول "برغم النيات الحسنة التي رافقت مشروع المالية، فهي مجرد حبر على ورق، وبحاجة إلى مزيد من المراجعة والدرس. فمشروع قانون المالية لسنة 2015 لا يشجع على الاستثمار ويعمق تدهور القدرة التنافسية للشركات المصدرة، كما يسهم في تدهور القدرة الشرائية للمواطن من خلال إثقال كاهله بضرائب جديدة، وهو قانون يفتقد حلولاً جذرية تحقق العدالة الجبائية، ويبقى مجرد أوهام وأحلام وردية." ويتابع بنعلال "لا يزال هناك نقص كبير في مجال تقديم الخدمات للمستثمرين، بالإضافة إلى مشاكل بيروقراطية كثيرة تعترض الاستثمار الخارجي، وإلى غياب الحوافز المشجعة التي تحثّ المستثمرين على مراجعة شاملة لإستراتيجياتهم الاستثمارية. فالمقاول منذ إنشائه المقاولة إلى الشروع في تحقيق مشروعه الاستثماري يكون مضطراً لعبور مجموعة من المراحل الإدارية المعقدة للحصول على مجموعة من الرخص، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً."

https://raseef22.net/article/10639-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3

9 – خارطة البيروقراطية التي تفرضها الدول العربية على قطاع الأعمال

أحمد نظيف الخميس 6 أبريل 2017

لا يحتاج الأمر إلى أكثر من أسبوع كي تنطلقوا في ممارسة نشاطكم الاقتصادي في إحدى دول الاتحاد الأوروبي. في المقابل ستحتاجون إلى أكثر من ثلاثة أسابيع كي تطلقوا نفس النشاط في العالم العربي. الأسابيع الثلاثة

هي المتوسط العام، حيث يمكن أن تمتد الفترة إلى شهرين أو أكثر في بعض الدول، ويترافق ذلك مع ضرورة توفيركم لكمٍ هائل من الأوراق وكثير من التجول على مكاتب الموظفين في الدوائر الحكومية المختلفة. وعلى الرغم من التطورات الكبيرة والجذرية التي شهدها النشاط الاقتصادي العالمي والطفرات التكنولوجية التي وسمت هذا التطور، فإن النظام الإداري البيروقراطي العربي مازال عاجزاً عن مواكبة هذا التطور والمساهمة فيه. فعُسر الحصول على الخدمات والتسلسل الهرمي الإداري أصبح إحدى أهم العقبات أمام النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية، باستثناء دول قليلة تصنف عالمياً ضمن الأفضل في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

كم يوماً تحتاجون للحصول على الكهرباء في الدول العربية؟

كم يوماً وإجراءً تحتاجون لبدء نشاطكم الاقتصادي في إحدى الدول العربية؟ ومن بين أكثر العوامل التي تساهم في تعثر نمو شركات القطاع الخاص في الدول العربية نجد ثلاثة منها تتعلق بالنظم الإدارية السائدة وهي: الرشوة والفساد، والحصول على الكهرباء، والحصول على التمويل، بحسب مسح أجراه البنك الدولي شمل 6000 شركة عربية في العام 2013. ويشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017، الذي أصدره البنك الدولي، إلى أن العوائق التي تقف في طريق تأسيس ونمو قطاع الأعمال في العالم العربي ما زالت كثيرة، منها ما يتعلق بالأوضاع السياسة والأمنية السائدة في المنطقة، ولكن أغلبها مرتبط بالسياسات العامة للحكومات في المجال الاقتصادي والحوكمة والإدارة.

الوقت والجهد: ستكون مغامرة غير معلومة العواقب عندما تقررون دخول قطاع الأعمال انطلاقاً من إحدى الدول العربية. ستواجهون كماً كبيراً من

الصعوبات، لكن الوضع ليس كارثياً كما تتصورون، باستثناء بعض المناطق التي تعيش وضعاً مأزوماً. يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي ينشره سنوياً البنك الدولي لقياس الإصلاحات التي تجريها الدول في مجال تسهيل نشاط الأعمال، جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من رواد الأعمال أو المطبقة في الممارسة العملية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال. وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة تتعلق بالشركة والموظفين. ومن خلالهما نستطيع التعرف على الوقت والجهد الذي تحتاجونهما لإطلاق مشروعكم التجاري . هاجس الكهرباء: الإقليم الأكثر ثراء بمصادر الطاقة في العالم يعاني أكثر من أي وقت مضى مشاكل كبيرة تتعلق بالحصول على الكهرباء للأفراد أو للمؤسسات، لا يتعلق أكثرها بمشاكل ندرة الطاقة ولكنها متعقلة أساساً بالسياسات العامة للحكومات وضعف الحوكمة وسوء التصرف.

وفقاً لأرقام البنك الدولي فإن أكثر من 39% من الشركات العربية تعتبر نقص الكهرباء وانقطاعات التيار المتكررة عائقاً أمام نشاطها ونموها، في منطقة تنتج 30% من النفط وتملك 41% من احتياطي الغاز في العالم.

كما تواجه الشركات الناشئة عوائق بيروقراطية في عملية الحصول على الكهرباء وربط مشاريعها ومكاتبها بالتيار الكهربائي، إذ يتجاوز معدل فترة الانتظار في العالم العربي الـ81 يوماً ويمكن أن يصل إلى 180 يوماً في الجزائر مثلاً. فعدم موثوقية إمدادات الكهرباء ما زلت تشكل مشكلة كبيرة لدى الشركات في مصر، ولبنان، وتونس، وفلسطين، واليمن، وذلك بالرغم من

الجهود التي تبذلها بعض الحكومات لمعالجة تلك المشكلة. وتتسبب إمدادات الكهرباء غير المنتظمة في خسارة كبيرة في المبيعات لدى العديد من الشركات، كما أنها ترتبط بتدني مستويات الإنتاجية، بحسب ما جاء في تقرير "ما الذي يعيق القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟" الصادر عن البنك الدولي في 2016 .

البيروقراطية مدخلاً للفساد: إلى جانب أثارها الكارثية على النمو الاقتصادي في الدول العربية فإن الإجراءات الإدارية المعقدة وطول فترة الانتظار من أجل تحصيل الخدمات الأساسية لبدء أنشطة الأعمال تدفع العديد من رواد ورجال الأعمال إلى الالتفاف على هذه العراقيل من خلال دفع الرشوة للموظفين في الدوائر الحكومية لتمرير معاملاتهم بأسرع وقت ودون جهد. إذ يدفع 50 مليون شخص مقيمون في الدول العربية سنوياً رشوة للحصول على إحدى الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء، أو حتى الحصول على وثائق أو تصاريح. وفق تقرير نشرته منظمة الشفافية الدولية بعنوان "الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2016 ."ويأتي الحصول على التراخيص والوثائق في الخدمات العامة في المرتبة الرابعة ضمن أكثر الخدمات التي تتأثر بالرشوة في الدول العربية بنسبة 23%. ويأتي المسؤولون الحكوميون وأعضاء المجالس المحلية، وهم المسؤولون عن منح تراخيص البناء، على رأس قائمة المتورطين في قضايا الفساد في المنطقة العربية بنسبة تتجاوز الـ 40%. وعزز هذه النتائج ما كشف عنه تقرير مؤشر الفساد السنوي لسنة 2017، الذي سجلت فيه أغلب الدول العربية تراجعاً في المؤشر وتفاقماً في معدلات الفساد قياساً لنتائج العام 2015. وكشفت منظمة الشفافية الدولية عن أن 69% من الدول المصنفة ضمن الترتيب العالمي وعددها 176 دولة

لم تتخطَّ سقف الـ50 نقطة على المؤشر. وتهدر الدول العربية العديد من الفرص الاقتصادية سنوياً بسبب التعقيدات الإدارية والنظام البيروقراطي القديم الذي مازال يحكم جهازها الإداري، ما يدفع العديد من رواد الأعمال إلى البحث عن أماكن أخرى لإطلاق مشاريعهم الريادية ويعرقل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب غياب مناخ ملائم للاستثمار، الأمر الذي يقلل من نسب النمو ويفوت فرصاً للتوظيف عن المئات من الشباب العاطل عن العمل في المنطقة.

https://raseef22.net/article/97814-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%B6%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84

10 – ما هي أفضل الدول العربية لممارسة الأعمال؟

محمد حبش الخميس 27 أكتوبر 2016

تختلف دول العالم في جاذبيتها للاستثمار، وتأسيس المشاريع فيها. في حين نجد أن بعض الدول تسهل الإجراءات للغاية، لدرجة أنك تستطيع تأسيس شركة من غرفة منزلك، وعبر موقع واحد، هناك دول تعقد الأمور وتحتاج منك إلى العديد من الزيارات لمختلف الدوائر الحكومية، ولعدة أيام، والحصول على الكثير من الموافقات لتأسيس شركة. لو كنت رجل أعمال عربياً محلياً، تريد تأسيس مشروع خاص بك في بلدك، أو مستثمراً تود تأسيس عمل في إحدى الدول العربية، إلى أين تتجه؟ ضع العامل الأمني جانباً، ولنتحدث من زاوية عملية بحتة، ما هي أسهل دولة عربية لتأسيس المشاريع فيها؟ هذا السؤال أجاب عنه تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال2017 ، الصادر عن البنك الدولي. استعرض التقرير 190 دولة من العالم، وبحث فيها عدة معايير، ثم

رتبها بحسب سهولة تأسيس الشركات. ويأخذ تقرير البنك الدولي عشرة عوامل حيوية لتأسيس المشاريع، في عدد الإجراءات اللازمة، والوقت المستغرق والكلفة، وهي بدء النشاط التجاري، استخراج رخص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على التمويل، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة العابرة للحدود، تنفيذ العقود، وأخيراً تسوية حالات الإعسار. وتتنوع مزايا دول العالم بهذه المعايير العشرة، فتجد أن دولاً تسهل إجراءات الترخيص والتسجيل، والحصول على الكهرباء، بينما تصعب على المستثمرين إخراج أرباح أعمالهم للخارج، أو يكون الحصول على القروض فيها صعباً، ويحتاج للكثير من الضمانات والدراسات.

إصلاحات: يدرس التقرير مدى الإصلاحات، التي نفذتها دول العالم في تسهيل تأسيس الأعمال والمشاريع، وإزالة العقبات. والملاحظ أن وتيرة الإصلاحات ارتفعت في بعض دول الشرق الأوسط، خصوصاً البعيدة عن الصراعات. وخلص التقرير إلى أن 15 دولة عربية نفذت إجمالاً 35 إصلاحاً، وهو أعلى من المتوسط السنوي 19 إصلاحاً خلال السنوات الخمس الماضية. وأبرز تلك الإصلاحات في مجال الحصول على التمويل والقروض، إذ تعد المنطقة العربية من أصعب الأماكن من ناحية الائتمان وتمويل المصارف للمشاريع. ولا يزال هناك الكثير من الجهود، التي يجب أن تبذلها الدول العربية، في مجال الحصول على التمويل والقروض، فيعد ترتيب دول المنطقة في المتوسط أدنى من أي منطقة أخرى حول العالم. وبصورة عامة لا تزال المنطقة العربية تقدم أداءً ضعيفاً في مجال بدء المشاريع والنشاط التجاري، إذ يكلف بدء أي نشاط 26% من دخل الفرد، مقارنة بـ3% في دول منظمة التعاون الاقتصادي ذات الدخل المرتفع. ولأول مرة تناول التقرير سهولة ممارسة أنشطة

الأعمال 2017 الفروق الجنسية في معاييره، فلوحظ أن 70% من الدول العربية تفرض عقبات تنظيمية إضافية على النساء رائدات الأعمال مقارنة بالرجال. وبحسب البنك الدولي، فإن المملكة العربية السعودية تتطلب ثلاثة إجراءات إضافية من النساء المتزوجات، لبدء أي نشاط تجاري وإدارته، من بينها ضرورة توظيف مدير ذكر لإدارة الشركة. وتفرض 23 دولة حول العالم خطوات إضافية على النساء المتزوجات لبدء أي نشاط تجاري مقارنة بالرجال. كما تحد 16 دولة من قدرة المرأة على التملك ونقل الملكية.

70%من الدول العربية تفرض عقبات تنظيمية إضافية على النساء رائدات الأعمال مقارنة بالرجال!

كما أشار التقرير إلى الفجوة في الأجور بين الجنسين، إذ تتقاضى النساء وسطياً 77% من رواتب الرجال على مستوى العالم. وتختلف هذه الفجوة بحسب البلد، والقطاع الوظيفي، والمنصب الذي تشغله. كما تفرض 100 دولة في العالم قيوداً على النساء، مثل ساعات العمل، أو منع عملهن في وظائف معينة، وهذا يساعد في توسيع الفجوة أكثر. ومن الإصلاحات الملحوظة، ما قدمته البحرين في دعم رواد الأعمال وتأسيس الشركات الناشئة، إذ خفضت الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإطلاق الشركة بنسبة كبيرة من 190% من الدخل القومي للفرد إلى 3% فقط. أما المغرب فاستخدمت التكنولوجيا لتبسيط الإجراءات، فيمكن حجز اسم تجاري للشركة عبر بوابة إلكترونية خاصة، وخفضت رسوم التسجيل. وكان أداء الدول العربية إجمالاً جيداً في مجالي الحصول على تراخيص البناء والكهرباء. إذ تستغرق الإجراءات 140 يوماً وسطياً وهو أقل من المعدل العالمي، الذي هو 160 يوماً. ونفذت نصف دول المنطقة العربية إصلاحاً واحداً على الأقل لتسهيل القيام بأعمال التجارية،

وكان مجال الحصول على الكهرباء الأكثر إصلاحاً، وبعده يأتي بدء النشاط التجاري والحصول على تراخيص البناء والتجارة عبر الحدود. في حين لم تبذل الدول أي إصلاحات في مجال تسوية حالات إعسار المقرضين. وتميزت الإمارات من خلال تنفيذ العقود عبر تطبيق إلكتروني للتبليغ، وأوجدت مكتباً لإدارة القضايا داخل المحكمة المختصة، وتابعت تطوير خدمة الالتماسات الذكية، التي تسمح بتسجيل العرائض والاحتجاجات القضائية عبر الإنترنت. وكانت سلطة عمان حققت أفضل تحسن عالمي، في مؤشر الحصول على الكهرباء، إذ تحسنت إمكانات الدولة في متابعة انقطاعات التيار، وتسهيل إجراءات الحصول عليه. إجمالاً على مستوى العالم، 137 دولة أجرت ما مجموعه 283 إصلاحاً في زيادة 20% عن العام الماضي. كما ارتفع عدد الدول التي أجرت إصلاحاً واحداً على الأقل. ومعظم الإصلاحات كانت في مجال بدء النشاط التجاري، من ناحية تقليل الإجراءات اللازمة، واختصار الوقت والكلفة، التي يجب أن تتكبدها الشركات حتى تبدأ عملها. ويستغرق بدء النشاط التجاري الآن 21 يوماً في المتوسط، حول العالم، مقارنةً بـ46 يوماً منذ 10 سنوات. ولكن ما هي أفضل الدول العربية لممارسة الأعمال؟

درس التقرير 190 اقتصاداً في العالم، وحلت نيوزيلندا للعام الثاني على التوالي، في صدارة الترتيب، وجاءت بعدها كل من سنغافورة والدنمارك وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية. أما في المراكز الخمسة التالية، فكانت النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والسويد ومقدونيا .نلاحظ أن الدول التي تراجع ترتيبها في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام عن السابق، هي: الجزائر، البحرين، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، قطر، سوريا، فلسطين، اليمن. وتباين تراجع الدول بين مركز واحد في بعضها وعدة

مراكز في أخرى. بينما حافظت بعض الدول على ترتيبها بين العامين الماضيين مثل ليبيا، وكذلك تحسن ترتيب عدد قليل من الدول مثل: المغرب، عمان، السعودية، تونس، والإمارات.

https://raseef22.net/article/79963-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%B6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85

11 – العراقيون يفضّلون المستثمرين العرب

أيسر جبار الخميس 16 يونيو 2016

انتعش ملف الاستثمار في العراق بعد العام 2006، عقب صدور قانون الاستثمار الرقم 13، الذي أوجد فرصاً ذهبية في قطاعات السكن والكهرباء والنفط والبنى التحتية وغيرها. وتتهافت الشركات المحلية والعربية وحتى الأجنبية اليوم لنيل الإجازة الاستثمارية، التي تمنحها الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها المنتشرة في العراق، بتوصية من مؤسسات الدولة المختلفة.

غالبية هذه الإجازات، بنسبة قد تصل إلى 85% عدا قطاع النفط، تذهب إلى شركات تابعة لمستثمرين عرب، وهذا ما ولّد حالة من اليأس والانزعاج لدى المستثمرين العراقيين. فهم يرون أن في ذلك ظلماً لهم، لأن لديهم المواصفات نفسها الموجودة لدى الشركات العربية. ويقول بهجت رافع القيسي، وهو صاحب شركة مقاولات عامة: "للوهلة الأولى، منذ انطلاق ملف الاستثمار، كان التوجه صوب الشركات العربية، وفي مختلف القطاعات. حينذاك حاولنا أن نقول إن شركاتنا قادرة على تنفيذ مشاريع مماثلة، إلا أن ذلك لم ينفع". وأضاف: "المستثمرون العراقيون فقدوا الأمل بالحصول على أي

إجازة برغم توصيات الحكومة، التي تشدد على ضرورة دعم القطاعات الوطنية، وهذا ما دفع بنا إلى التوجه لمشاركة تلك الشركات العربية أو تحويل أموالنا إلى الخارج، والبحث عن فرص أخرى".

ويعزو حسام نوفل، صاحب شركة لتنفيذ مشاريع بنى تحتية، سبب ابتعاد الحكومة عن الشركات العراقية إلى أنها "تبحث عن عمولات كبيرة تعقد وتأخذ وتودع خارج العراق". ويلفت إلى أن "المستثمرين العرب حصلوا على المشاريع الاستثمارية بطرق غير مشروعة، فبماذا نفسر عمل شركات عربية في مشاريع يمكن لشركات عراقية معروفة أن تنفذها، وحين نسألهم يؤكدون لنا أننا غير مضمونين لديهم، وهو عذر غير مفهوم". وأضاف نوفل: "ابتعاد الحكومة العراقية، التي استولت على مشاريع العراق عبر ملف الاستثمار بنسب كبيرة جداً، أثر سلباً على المستثمر العراقي، ليس أمام شعبه فحسب، إنما حتى في دول الخارج". وأشار إلى أن "المستثمرين العراقيين يعملون الآن على مشاريع خاصة بهم، وهي الأخرى تواجه معوقات من قبل دوائر الدولة المختلفة".

ورأى مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار عبد الله البندر أن "الخارطة الاستثمارية للعراق وضعت وفق أطر إعادة إعمار العراق"، لافتاً إلى أن "قانون الاستثمار لم يحدد جنسية الشركة التي يجب أن تتقدم للحصول على أي إجازة، لذلك فإن الأكفأ هو الذي في إمكانه تنفيذ أي مشروع استثماري".

البندر نفى أن يكون هناك تمييز بين المستثمرين العرب والعراقيين، معتبراً أن "ما يتقدم به المستثمر العربي وفق الشروط يمكنه أن ينافس وأن يحصل على إجازة استثمارية". وأوضح أن "غالبية استثمارات العرب ذهبت إلى قطاعات السياحة كالفنادق والمجمعات التجارية ومدن الألعاب، ومشاريع المياه والطرق والصرف الصحي".

وكيل وزير الإسكان استبرق الشوك أكد أن "غالبية المشاريع التي طرحتها الوزارة للاستثمار، تحتاج إلى مبالغ طائلة وإمكانات فنية، والشركات العراقية لا تمتلك تلك المبالغ، لذلك كان التوجه نحو شركات غير عراقية، وبالفعل نفذ مستثمرون عرب مشاريع مختلفة كالمجمعات السكنية والجسور في عدد من المحافظات". وأشار الشوك إلى أن "المستثمرين العراقيين لم يبتعدوا كثيراً عن تلك المشاريع، فكانوا يعملون وفق عقود ثانوية تمنح لهم من قبل المستثمرين العرب، وهي مهمة ولا يجوز تجاهلها، ويمكن في المستقبل أن يكون دور للمستثمرين العراقيين بمنح إجازات استثمارية كبيرة، والاعتماد عليهم، فهم يتجهون إلى امتلاك الخبرات والأموال".

رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب جواد البولاني انتقد طريقة منح إجازات الاستثمار. وقال إن "دخول الشركات الاستثمارية، سواء العربية أو الأجنبية إلى العراق للاستثمار، بطيء جداً، بينما الشركات غير المعروفة والقليلة الخبرة، اكتسبت حصة الأسد من الاستثمار، وهذا ما جعل الكثير من المشاريع الاستثمارية متلكئة". وأضاف البولاني أن "العالم قرية صغيرة، وهناك الكثير من الشركات العالمية المتخصصة، في العالم العربي أو في آسيا أو أوروبا جاهزة للاستثمار في أي دولة كانت، منها شركات من الدرجة الاولى وشركات ثانوية. لكن يبقى على الدولة التي تبحث عن الاستثمار، أن تختار الشركة التي تفيدها وتساعدها في إنجاز المشاريع وتقديم الخدمات". ويتابع البولاني:"في العراق يتم اللجوء إلى الشركات الثانوية غير المعروفة عالمياً، والتي ليس لديها أعمال مشابهة في بلدان أخرى، للتعاقد معها على مشاريع إستراتيجية أو خدماتية كبرى، والتي يكون المواطن في أمسّ الحاجة إليها وينتظر إنجازها بسبب عدم وجود رؤى استراتيجية واقتصادية، يتم

من خلالها اختيار الشركات الاستثمارية القديرة على إعادة تأهيل البنى التحتية للعراق". ورأى الخبير الاقتصادي لفته زاير أن "تطوير وتأهيل البنى التحتية كالمياه والمجاري والكهرباء، يفترض أن تتبناهما الحكومة الاتحادية، وليس الشركات العربية. أي أن تقوم الحكومة بتمويلهما مع الاستعانة بخبرات تلك الشركات، وإذا كان هناك رأسمال عربي فيكون على أساس القروض وليس الاستثمار".

ولفت زاير إلى أن "العراق في حاجة إلى تقوية عملته وقطاعاته المحلية المتمثلة بمستثمريه العراقيين، ولا سيما بعد انخفاض أسعار النفط، التي كانت تورد أموال للدولة، والتي من خلالها يتم دفع مبالغ المشاريع المنفذة، فبدعم المستثمر المحلي يمكن تشغيل أيد عاملة عراقية، وتحريك السوق، وبقاء تلك الأموال داخل البلاد وضمان عدم خروجها". كما يمكن إعطاء الفرصة للمستثمر العراقي أن يأخذ مكانه، وينافس نظيره العربي، لكن ذلك يتطلب من الحكومة أن تهيئ له المناخ المناسب، عن طريق تفعيل التشريعات القانونية الداعمة للعملية الاستثمارية، وتوفير خدمات مصرفية، من خلال تطوير الجهاز المصرفي. فضلاً عن الاستقرار الأمني والسياسي في البلد، خصوصاً أن السلطتين التنفيذية والتشريعية غير جادتين في دعم الاقتصاد الوطني والنهوض به، بسبب المشاكل السياسية التي أثرت على جميع المجالات الحياتية. https://raseef22.net/article/30139-iraqis-prefers-arab-investors

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***